جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

شركة أراضي الغربية
وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في مصر (١٩٠٥ ــ ١٩٦١م)
" دراسة تاريخية "

إعداد

د. علاء محمود عبد الرزاق محمود

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط.

(العدد الواحد والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠ أكتوبر)
(الجزء الثالث (١٤٤٤هـ /٢٠٢٢م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN)2536-9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٢/٦٢٧١م

شركة أراضي الغربية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في مصر (١٩٠٥ ــ ١٩٦١م) " دراسة تاريخية

علاء محمود عبد الرزاق محمود

قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.

البريد: *Alaa Mahmoud .47@azhar.edu.eg*

الملخص:

لقد كان لمشروعات الري التي أقيمت في مصر في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أثرًا واضحًا في الاتجاه لتأسيس شركات الأراضي في مصر، فقد بلغ عدد ما حفر أو أصلح من الترع في سنة ١٨٧٩م نحو ١١٢ ترعة أهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية والأولى منهما أعظم الترع التي أنشئت في ذلك الوقت، وقد تم حفرها في ست سنوات تقريبًا من سنة ١٨٦٧م إلى سنة ١٨٧٢م، وتستمد مياهها من النيل عند أسيوط، وفي عام ١٨٨٦م أصلحت القناطر الخيرية، وبدأت تؤدي مهمتها في الري. ومن أهم مشروعات الري ـ أيضًا ـ : خزان أسوان الذي تم بناؤه في سنة ١٩٠٢م، واستطاع حجز ١,٠٠٠,٠٠٠ طن من المياه، وقد زاد عدد شركات الأراضي بعد الانتهاء من خزان أسوان سنة ١٩٠٤م، ثم استمر تطور هذه الشركات صعودًا وهبوطًا وفقًا للتطورات الاقتصادية والسياسية في البلاد. ومن الأسباب التي ساعدت ـ أيضًا ـ على الاتجاه لهذه المشروعات القانون الصادر في ١٠ يونيه ١٨٦٧ والذي أعطى في مادته الأولى أحقية الأجانب في التملك العقاري بالأرضي الزراعية المصرية الأمر الذي جعل الكثير من الأجانب يقبلون على إنشاء الكثير من هذه الشركات ولقد بلغ عدد شركات الأراضي التي أنشئت في الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٩٥٢م سبعة وعشرين شركة كان لأغلبها أدوار مهمة في الاقتصاد المصري ومن اهم هذه الشركات شركة أراضي الغربية التي تأسست في عام

١٩٠٥م، وهي شركة بلجيكية تخصصت في استصلاح وزراعة الاراضي خاصة زراعة القطن حيث اهتمت بزراعته والعناية به عن طريق تطوير مشاريع الري وشراء ماكينات جديدة في تفاتيشها الزراعية، كما قامت بنشاط خاص حيث اهتمت بإعادة بناء القرى وتشييد المنازل الجديدة وتعبيد الطرق وإقامة سكة حديد تخترق مزارعها،

الكلمات الافتتاحية : زراعة، أراضي، شركة، اقتصاد، الشرقية.

Western Lands Company and its economic and social impact in Egypt

(1961 - 1905)

Alaa Mahmoud Abdel Razzaq Mahmoud
Department of History and Civilization, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.
Mail. *Alaa Mahmoud .47@azhar.edu.eg*

Abstract

The irrigation projects that were established in Egypt at the end of the nineteenth century and the beginning of the twentieth century had a clear impact in the direction of establishing land companies in Egypt. The number of canals that were dug or repaired in the year 1879 AD was about 112, the most important of which are the Ibrahimi canals and the Ismaili canals, and the first of them is the greatest of canals Established at that time, it was excavated in approximately six years from 1867 AD to 1872 AD, and its water was derived from the Nile at Assiut. Among the most important irrigation projects is the Aswan Reservoir, which was built in the year 1902 AD, and was able to reserve 1,000,000 tons of water. The number of land companies increased after the completion of the Aswan reservoir in 1904 AD, then the development of these companies continued up and down according to the economic and political developments in the country. One of the reasons that also helped in the direction of these projects was the law issued on June 10, 1867, which gave in its first article the right of foreigners to own real estate in the Egyptian agricultural land, which made many foreigners accept the establishment of many of these companies. The number of land companies established in the period From 1882 to 1952, twenty-seven

companies, most of which had important roles in the Egyptian economy. The most important of these companies is the Western Land Company, which was established in 1905, a Belgian company that specialized in land reclamation and cultivation, especially cotton cultivation, where it was concerned with its cultivation and care through the development of irrigation projects and the purchase of machinery It also carried out a special activity, as it took care of rebuilding villages, constructing new houses, paving roads, and establishing railways that penetrate its farms.

Keywords: *Agriculture, Land, Company, Economy, Eastern*.

المقـدمـة

لقد كان لمشروعات الري التي أقيمت في مصر في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أثرًا واضحًا في الاتجاه لتأسيس شركات الأراضي في مصر، فقد بلغ عدد ما حفر أو أصلح من الترع في سنة ١٨٧٩م نحو ١١٢ ترعة، أهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية، والأولى منهما أعظم الترع التي أنشئت في ذلك الوقت، وقد تم حفرها في ست سنوات تقريبا من سنة ١٨٦٧م إلى سنة ١٨٧٢م، وتستمد مياهها من النيل عند أسيوط، وفي عام ١٨٨٦م أصلحت القناطر الخيرية، وبدأت تؤدي مهمتها في الري.

ومن أهم مشروعات الري أيضا خزان أسوان الذي تم بناؤه في سنة ١٩٠٢م، واستطاع حجز ١,٠٠٠,٠٠٠ طن من المياه، وقد زاد عدد شركات الأراضي بعد الانتهاء من خزان أسوان سنة ١٩٠٤م، ثم استمر تطور هذه الشركات صعودًا وهبوطًا وفقًا للتطورات الاقتصادية والسياسية في البلاد.

ومن الأسباب التي ساعدت أيضا على الاتجاه لهذه المشروعات القانون الصادر في ١٠ يونيه ١٨٦٧م، والذي أعطى في مادته الأولى أحقية الأجانب في التملك العقاري بالأراضي الزراعية المصرية، الأمر الذي جعل الكثير من الأجانب يقبلون على إنشاء الكثير من هذه الشركات، حيث لم يقتصر استغلال الأرض على زراعتها، بل كانت الأرض نفسها سلعةً تباع وتشترى بأسلوبٍ رأسماليٍ بحتٍ، هدفه الحصول على الفوائد الناتجة من انخفاض أسعار الأرض وارتفاعها بين آونةٍ وأخرى، وطبقاً للظروف الاقتصادية الموضوعية.

ومن أهم هذه الشركات شركة أراضي الغربية التي تأسست في عام ١٩٠٥م، وهي شركة بلجيكية تخصصت في استصلاح وزراعة الأراضي، خاصة زراعة القطن،

حيث اهتمت بزراعته والعناية به عن طريق تطوير مشاريع الري وشراء ماكينات جديدة في تفاتيشها الزراعية، كما قامت بنشاط خاص حيث اهتمت بإعادة بناء القرى وتشييد المنازل الجديدة وتعبيد الطرق وإقامة سكة حديد تخترق مزارعها.

أسباب اختياري لهذا الموضوع:

١ـ أنه لا توجد دراسة مستقلة عن شركة أراضي الغربية في تلك الفترة مع كثرة الدراسات التي تناولت التطور الاقتصادي في مصر على وجه العموم.

٢ـ أن لهذه الشركة أهمية كبيرة ؛ لأنها حظيت برأس مال ضخم، وكان لها أنشطة متعددة تناولت استصلاح الأراضي والزراعة، وتشييد المباني، وتعبيد الطرق، وغير ذلك من الخدمات.

٣ـ دراسة أثر تلك الشركة اقتصاديًا واجتماعيًا على مصر، ومعرفة موقف الاقتصاد المصري من النشاط الأجنبي الذي تسيد هذا المجال، وكان له أبعاد ونوايا أخرى غير المكاسب المالية.

وقد وقع اختياري على تلك الفترة (١٩٠٥ إلى ١٩٦١م) حيث تأسست الشركة في عام ١٩٠٥م، كما انتهت فترة البحث بموجة التأميم الكبرى عام ١٩٦١م، ولم تأت تلك الموجة فجأة بل جاءت بعد سلسلة من الأحداث، منها قيام ثورة يوليو ونهاية الاحتلال البريطاني وظهور التشريعات القانونية والتي من أهمها قانون الإصلاح الزراعي، كما أن تعرض مصر للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م كان سببًا مهمًا للسير في اتجاه التأميم، ومن ثم جاءت قوانين التأميم وفرض الحراسة والتمصير التي كان آخرها عام ١٩٦١م.

وقد شهدت تلك الفترة الاحتلال البريطاني وأثره في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر، وذلك لاطمئنان الأجانب على رؤوس أموالهم في ظل الاحتلال،

ونتيجة لذلك منحت كثير من الامتيازات التي ساهمت في إنشاء الكثير من شركات الأراضي الزراعية وشركات الري.

أما عن الخطة المقترحة لهذه الدراسة فتشتمل على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وهي على النحو التالي:

المقدمـة: وفيها عرض موجز عن الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث.

التمهيد: شركات الأراضي في مصر في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

المبحث الأول ـ نشأة وتنظيم شركة أراضي الغربية، وتطور ملكيتها.

المبحث الثاني ـ الدور الاقتصادي والاجتماعي لشركة أراضي الغربية.

المبحث الثالث ـ الصعوبات، والآثار السلبية لشركة أراضي الغربيـة.

وفـي خاتمـة البحث عرضت النتائج التي خرجت بها، ثم قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

وقد اعتمدت في إعداد هذا البحث على مجموعة من وثائق الأرشيف المصري، مثل وثائق دار الوثائق القومية بالقاهرة، ثم عدد من المصادر ذات القيمة التاريخية المهمة والتي وضعنا لها ثبتا في المصادر والمراجع.

وأستطيع أن أقول إنني قد أفدت من هذه المصادر إفادةً جمة، وقد وجدت فيها آراءً متباينةً في كثيرٍ من القضايا التي تناولتها.

ومما تجدر الإشارة إليه وينبغي ذكره هنا الدراسات السابقة، وقد كان من أهمها:

ـ عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤م ـ ١٩٥٢م، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

ـ علي بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية (١٨١٣ ـ ١٩١٤م)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧م.

ـ فرغلي تسن هريدي، الرأسمالية الأجنبية في مصر في الفترة من عام ١٩٣٧م إلى عام ١٩٥٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.

ـ إيمان النمر، الشركات العائلية وآثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مصر (١٩٢٠ ـ ١٩٦١م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠١٧م.

ـ علاء محمود عبد الرزاق، شركات استصلاح الأراضي وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر(١٨٨٢ ـ ١٩٦١م) رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، ٢٠١٩م.

وقد ركزت تلك الدراسات ـ في مجملها ـ على الملكية الزراعية في مصر، والاستثمار الأجنبي في مصر بشكل عام بعد عام ١٩٢٢م، وكل ما ذكرته تلك المراجع والرسائل عن شركة أراضي الغربية جاء قليلاً ومكرراً، أما الرسالة المتعلقة باستصلاح الاراضي، فعلى الرغم من انها تناولت عددا كبيرا من شركات استصلاح الاراضي في الفترة من ١٨٨٢ الى ١٩٦١م إلا أنها لم تتعرض من قريب أو بعيد لشركة أراضي الغربية، تلك الشركة التي كان لها أهمية كبيرة في منطقة الدلتا والوجه البحري.

أما عن الصعوبات، فقد واجهت في بحثي هذا بعض الصعاب، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: صعوبة الوصول إلى المادة العلمية المتعلقة بتلك الدراسة المودعة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة، وقد تمثل ذلك في عدم السماح بالاطلاع

على وثائق ملفات الموظفين المودعة بدار المحفوظات العمومية، والتي تحوي الكثير من ملفات الموظفين الأجانب الذين عمل بعضهم بشركات استصلاح الأراضي ومنها شركة أراضي الغربية، مع ما تحمله تلك الملفات من معلومات قيمة عن هؤلاء الأشخاص وجنسياتهم، ومؤهلاتهم، وترقياتهم، ومرتباتهم، مما حرم الدراسة من الاستفادة من تلك المعلومات.

والله الموفق والمستعان

الباحث

تمهيـــد

شركات الأراضـــي في مصـر في أواخـر القـرن التاسـع عشـر وبدايـة القرن العشـرين

تمثل شركات الأراضي نوعًا من الملكيات الزراعية الكبيرة، وهى تختلف عن الملكيات الفردية من حيث طبيعة استغلال الأرض، فحين كانت علاقة الأفراد مباشرة في استغلال الأرض، كانت علاقة الشركات تدور حول البيع والشراء في المقام الأول(١).

وكان لازدياد النفوذ الأجنبي في مصر منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أثرٌ كبيرٌ في توسع النشاط الاقتصادي للأجانب المقيمين في مصر، وذلك في ظل الامتيازات الأجنبية التي مُنحت لدولهم صاحبة المصالح الاقتصادية في مصر، مثل انجلترا، وفرنسا، والنمسا، والمجر، واليونان، وكانت التنمية الزراعية من أهم المجالات الاقتصادية التي تركزت فيها الاستثمارات المالية للأجانب(٢).

ومن الأسباب التي ساعدت أيضا على هذا الاتجاه تطور أعمال الري والصرف في معظم أراضي الدلتا من إنشاء الترع والقناطر وكذلك البرابخ(٣)، والتي كان إنشاؤها لازماً للبدء في عمليات الاستصلاح، من ذلك أنه خلال سنة ١٨٨٥م تم تطهير

(١)عاصم الدسوقي، كبار ملاك الاراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ ــ ١٩٥٢م، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص ٣٩.

(٢)عبلة السيد حنفي علي، زراعة القطن وتطور مشروعات الري والمواصلات بمديرية البحيرة في الفترة من ١٨٨٢م إلى ١٩١٤م، بحث منشور في مجلة الإنسانيات، العدد السابع، كلية الآداب فرع دمنهور، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠١م، ص١٦٦.

(٣) البربخ، هو منشأ لمصرف أو ممر مائي يعترض طريقاً أو خط سكة حديد باستعمال مواسير أو مجرى مقفول. اللجنة الدائمة لإعداد الكود المصري للموارد المائية وأعمال الري: الكود المصري للموارد المائية وأعمال الري، وزارة الموارد المائية، المركز القومي لبحوث المياه، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣م. ج ٣، ص٢ـ١

ترعة الساحل بمديرية الغربية مرتين، ففي المرة الأولى تم تطهيرها كباقي الترع، ولكن نتيجة لانحطاط درجة المياه فيها في شهر يوليو سنة ١٨٨٥م صارت جافة من المياه كما كان يحدث لها في السنين الماضية؛ ولهذا تم تطهيرها مرةً أخرى، واستمرت أعمال تطوير الري في كل المديريات بالدلتا من شق ترع وتطهير الأخرى وزيادة أطوال بعض الترع(١)

ولما كان من الصعوبة إنشاء سد في فرع رشيد على غرار قناطر زفتي(٢) بسبب أن أراضي قاع فرع رشيد تتكون من الرمال، فقد تم إمكانية ري الجزء الغربي من مديرية الغربية بواسطة توسيع ترعتي القضابة والباجورية(٣)، حتى تسعا المياه الكافية والضرورية لري تلك الجهات، وهي تأتيها من بحر شبين الذي يستمد مياهه من فرع دمياط، والذي ترفع مستوى مياهه القناطر التي أنشئت شمال زفتى، وكان الغرض من هذا الإجراء هو تلافي صعوبة ري الجزء الغربي من مديرية الغربية، في

(١) عبدالعظيم محمد سعودي، تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢-١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٢٧٣.

(٢) أنشئت قناطر زفتى لرفع مستوى المياه وتنظيم الري الصيفي في شمال الدلتا بمديريتي الغربية والدقهلية. أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ط(١)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص٧٣.

(٣) من الترع الصيفية التي تقع في منطقة وسط الدلتا، وتستمد مياهها من فرع دمياط دون غيره بسبب ارتفاع المياه عنها في فرع رشيد، وقد حفرت الترع الصيفية بأيادي العمال أما الباجورية وبحر شبين فإنهما من المجاري الطبيعية القديمة، بل إن بحر شبين بالذات أحد فروع النيل. وليد سالم محمد محمد، الوثائق والسجلات العربية لديوان القناطر الخيرية في الفترة من ١٨٤٥ ـ ١٨٨٤م. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الوثائق والمكتبات، كلية الدراسات الانسانية فرع البنات بالقاهرة ، جامعة الازهر، ٢٠١٦م، ص٧.

الوقت الذي تسعى فيه الحكومة لتعميم الري الصيفي الدائم وتوسيع مساحات الأراضي المستصلحة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي(١)

ومن أهم أعمال الري ـ أيضًا ـ إصلاح رياح المنوفية وتعميقه وبناء قناطره، فصار أهم مصدر للري في مديريتي المنوفية والغربية(٢) .

هذا ويمكن القول أنه في ظل السياسة القطنية التي طبقتها انجلترا في مصر تركزت الاستثمارات الأجنبية في مجال استصلاح الأراضي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن التوسع في زراعة القطن دفع الأجانب نحو حيازة واستصلاح الأراضي الزراعية في دلتا مصر، خاصة بعد توسع انجلترا في تعميم الري الدائم في كل اجزاء الوجه البحري، حيث تصلح فيها زراعة أجود أنواع القطن، فأدي ذلك الى ارتفاع قيمة الأراضي الزراعية التي تتمتع بالري الدائم، ولذلك أقبل الأجانب في عهد الاحتلال على الاستيلاء على الأراضي في الوجه البحري وخاصة مديرية البحيرة وغيرها لقربها من الإسكندرية مركز التجمع الرئيسي للأجانب(٣)،

وقد بلغ عدد شركات الأراضي التي أنشئت في الفترة من ١٨٨٢م إلى ١٩٠٥م أربع عشرة شركة(٤)

---

(١) عبد العظيم محمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٣.

(٢) أحمد أحمد الحتة: مرجع سبق ذكره، ص٧٠.

(٣)عبلة السيد حنفي علي، مرجع سبق ذكره، ص١٦٦.

(٤) من أولى الشركات التي تأسست لاستصلاح الأراضي في مصر شركة فرنسية تدعى شركة " الكوم الأخضر" وقد أسسها كل من جول سيج *Jul Sage*، وشارل أنجلو *Charles Angel*، وأول أراضٍ منحت لهذه الشركة ٢٦٨٦ فدانا بناحية الكوم الأخضر بمديرية البحيرة بيعا بالتقسيط في ١٨٧٦م. ومن الشركات التي تأسست بعد هذه الشركة شركة أراضي أبوقير (وقد تأسست في ١٨٨٨م)، وشركة أراضي البحيرة (١٨٩٤م)، والشركة العقارية المصرية (١٨٩٦م)، والشركة المساهمة الزراعية الصناعية (١٨٩٧م)، والشركة المصرية الجديدة (١٨٩٩م)، وشركة أراضي الوردان (١٩٠٣م)، وشركة وادي كوم امبو(١٩٠٤م) برأسمال ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، وشركة المباحث والأعمال المصرية (١٩٠٤م)، والشركة المصرية للمشروعات والتنمية (١٩٠٤م)، وشركة الشيخ فضل (١٩٠٥م) برأسمال ٥٧٨,٦٢٥ جنيا ←←←

وقـد تنوعـت جنسـيات أصـحابها[١] فكـان يمتلكهـا انجليـز وفرنسـيون وبلجيكيـون وسويسريون وألمان ومتمصرون ومن جنسيات أخرى[٢]، كما ساهم اليهود في تأسيس بعض شركات استصلاح الأراضي[٣]

وقد تنوعت الأراضي التي قامت الشركات باستصلاحها إلى الآتي:

ـ **الأراضـي الزراعيـة:** وهـي التـي لا يترتـب علـى استصـلاحها صـعوبات جسيمة، وكانت تلك الأراضي مجالا خصبا للعديد من شركات الأراضي.

ـ **الأراضي البور والصحراوية:** وهي التي يترتب على استغلالها مصاريف كبيرة، فضلا عن مصاريف إنشاء المصارف والجسور وغيرها، وقد انحصر نشاط بعض الشركات في استصلاح الأراضي البور والصحراوية لزراعتها أو بيعها أو تأجيرها [٤]

→→→

مصريا، الاتحاد العقاري المصري (١٩٠٥م)، والشركة الانجليزية لتقسيم الأراضي (١٩٠٥م)، ثم شركة أراضي الغربية (١٩٠٥م) برأسمال ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري. علي بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية (١٨١٣ ــ ١٩١٤م) ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ص١٢٣، ١٢٤.

(١) من الشركات الاجنبية، شركة أبوقير ليمتد وهي إنجليزية الجنسية وقد تأسست بلندن بتاريخ ٦مارس ١٨٨٨م، ومن الشركات الفرنسية الانجليزية شركة أراضي الدائرة السنية والتي تكونت في عام ١٨٩٨م برأس مال فرنسي ــ إنجليزي مشترك، ومن الشركات البلجيكية الشركة المصرية للزراعة والصناعة والتي تأسست في ١٥ مارس ١٨٩٧م برؤوس أموال بلجيكية. على بركات، مرجع سبق ذكره، ص ص١٢٤ـ ١٢٨.رءوف عباس حامد، محاضرة بعنوان: "استقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية" ضمن كتاب الأرض والفلاح في مصر على مر العصور، القاهرة، ١٩٧٤م.ص٢٨٩.

(٢) فرغلي على تسن هريدي، الرأسمالية الأجنبية في مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، ج١، ص١٣٨.

(٣) اشتركت عائلة قطاوي ضمن العائلات اليهودية وبالتعاون مع الاستثمارات الاجنبية في تأسيس بعض الشركات ومنها شركة وادى كوم امبو، وشركة الشيخ فضل، وشركة الاتحاد العقاري. سهام نصار، الصحافة الإسرائيلية والدعاية الصهيونية في مصر، ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩١م، ص٢٤.

(٤) فرغلي على تسن هريدي، مرجع سبق ذكره، ج١، ص١٤٣.

وكانت تقوم هذه الشركات بالحصول على الأراضي البور بأسعار بخس لاستصلاحها وزراعتها بنفسها أو تقسيمها إلى قطع صغيرة أو متوسطة وبيعها للأفراد سواء أكانوا من الأجانب أم من المصريين، وكان أغلب هذه الشركات التي تأسست برؤوس أموال أجنبية تفضل استصلاح الأراضي وبيعها على أن تقوم بزراعتها بنفسها؛ تحقيقًا لأكبر قدر من الأرباح والفوائد العاجلة(١)

وقد زادت الملكيات الكبيرة بسبب مشاركة تلك الشركات في استصلاح الأراضي حتى زادت المساحة المزروعة في مديرية الغربية في الفترة من ١٨٩٣ الى ١٩٠١م من ٨٠٤,٣٥٥ فدانًا الى ٩٢١,٤٠٢ فدانًا. وبلغت مساحة الملكيات الكبيرة بما فيها الوقف ١٠٢,٢٢٤ فدانًا سنة ١٨٨٥م وفي سنة ١٩٠١م بلغت جملة الملكيات التي تزيد على ٥٠ فدانًا فيها ٤٦٦,٩٧٣ فدانًا أي ما يعادل ١٬٥٦% من مجموع المساحة المزروعة(٢)،

وبالفعل حققت عمليات استصلاح الأراضي وبيع بعضها للغير وزراعة بعضها الآخر أرباحا مجزية لهذه الشركات، مما أدى إلى زيادة رأس المال المستثمر في هذه الشركات(٣)، كما تمتعت تلك الشركات بالكثير من الامتيازات التي كفلت لها أرباحًا عالية، من بينها تلك التسهيلات التي قدمت لها عن طريق مشروعات الري والصرف، وخطوط السكك الحديدية والزراعية التي أنشأتها الحكومة خلال تلك الفترة(٤)

(١) إسماعيل محمد زين الدين، الزراعة في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ــ ١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، ص١٧٠.

(٢) علي بركات، مرجع سبق ذكره، ص١٢٩.

(٣) رءوف عباس حامد وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص٢٨٩.

(٤) إسماعيل محمد زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص١٧٠.

المبحث الأول:

نشأة وتنظيـــــم شركـــــة أراضي الغربية، وتطور ملكيتها.

ـ تأسيس الشركة:

تعـد هـذه الشـركة إحـدى شـركات المسـاهمة، وقـد تأسسـت بمقتضـى المرسـوم الخـديوي الصـادر فـي أول يونيـه سـنة ١٩٠٥م، وأطلـق عليهـا "شـركة أراضـي الغربيـة"، وكـان مركزهـا القـانوني ومقرهـا الإداري بالقـاهرة[١]، وقـد تأسسـت برأسـمال مشـترك "انجليـزي ــ بلجيكـي"[٢] قـدره ٤٠٠،٠٠٠ جنيـه مصـري مقسـم إلى ١٠٠،٠٠٠ سهم، قيمة السهم الواحد ٤ جنيهًات مصرية[٣]

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠٤٥٠٣ ــ ٣٠١٩، مرسوم خديوي بالموافقة على تأسيس شركة اراضي الغربية، ١ يونيه ١٩٠٥م.

(٢) إسماعيل محمد زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

(٣) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، كشوف مرسلة إلى مدير مراقبة الشركات بوزارة التجارة، ٢٨ نوفمبر ١٩٤٩م.

شكل رقم(١)

الأعضاء المشاركون في تأسيس " شركة ري أراضي الغربية " [١]

المساهمون في الشركة	الجنسية، ومحل الاقامة
شركة المباحث والأعمال المصرية[٢]	شركة مساهمة ومركزها القاهرة، وينوب عنها رئيس مجلس إدارتها جورج عيد، وأحد مديريها وهو حبيب بك غانم
هنري يستر أيلمز	كولونيل إنجليزي مقيم بإنجلترا
ليوبولد دومنسو	مدير شركة المساعدة العمومية، بلجيكي، مقيم ببروكسل
أرنست رولين	مهندس بلجيكي مقيم ببروكسل
فليب لويس فون همرت البنكير	هولندي مقيم بباريس، وينوب عنه نجيب بك شكور
عبد الحميد بك السيوفي	من ذوي الاملاك، مصري، ومقيم بالقاهرة
الفونسو كولتش	محامي إيطالي، مقيم بالقاهرة

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات ، كود ٠٠٤٥٠٣ ــ ٣٠١٩، مرسوم خديوي بالموافقة على تأسيس شركة اراضي الغربية، ١ يونيه ١٩٠٥م.

(٢) أعطيت شركة المباحث والأعمال ٢٠ ألف سهم من إجمالي عدد الأسهم البالغ عددها ١٠٠ ألف سهم، حيث باعت شركة المباحث والأعمال ١٠ آلاف فدان لشركة أراضي الغربية، ربحت منها ٢٥ الف جنيه و ٢٠ الف سهم من أسهم التأسيس في شركة أراضي الغربية. الأهرام عدد(٨٢٧١)، ٦ يونيه ١٩٠٥م، ص٢.

وقد تم دفع ربع قيمة الأسهم، وتم إنشاء ١٠٠ ألف حصة تأسيس بلا ثمن توزع على المساهمين[١] وبناء عليه أعطى لهؤلاء المؤسسين ترخيصا لإنشاء هذه الشركة وفقا للقانون التجاري المصري، وهو ما نصت عليه المادة " ٤٦" من قانون التجارة المختلط[٢]

ومدة عمل الشركة وفق النظام المرفق بالمرسوم ثلاثين سنة ابتداء من تاريخ تأسيسها، وقد امتد أجل الشركة لثلاثين سنة أخري من ٢ أبريل ١٩٣٥م إلى ١٩٦٥م بمقتضى قرار الجمعية العمومية غير العادية التي عقدت في ٢ ابريل ١٩٣٥م، وصدق عليه مرسوم ملكي[٣]، وقد حدد ٣١ ديسمبر موعدًا لانتهاء السنة المالية للشركة، كما حدد شهر مارس موعدًا لانعقاد الجمعية العمومية للشركة[٤]، وفي عام

(١) الأهرام عدد(٨٢٧١)، ٦ يونيه ١٩٠٥م، ص٢.

(٢) نصت المادة ٤٦ من قانون التجارة المختلط، وكذلك المادة ٤٠ من قانون التجارة الأهلي: "إنه لا يجوز تشكيل شركات المساهمة المصرية إلا بأمرٍ عالٍ". وبذلك أصبحت الحكومة ذات الحق المطلق في منح أو رفض الترخيص بتشكيل الشركة. وأن تضع قيودها وشروطها، وهو ما فعلته في قرارات عدة، مثل قرار مجلس النظار في ١٧ ابريل ١٨٩٩م، و ٣ يونيه ١٩٠٦م، وقد تمتعت الشركات الأجنبية منذ إنشاء المحاكم المختلطة بالحرية التامة في إجراء أعمالها بمصر، ولم يشترط عليها إلا أن تراعي قوانين جنسيتها، في تشكيلها وإدارتها وحلها، ورسخت هذه العادة حتى أنها أصبحت في قوة القانون. رشاد رمضان عبد السلام، النشاط اليهودي في مصر من عام ١٨٩٧ ــ ١٩٢٢م، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ٢٠٠٢م، ص ٢٥٦.

(٣) دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، كود ٠٣٧١٣٨ ــ ٠٠٨١، مرسوم بإطالة مدة شركة أراضي الغربية خمسة وعشرين سنة ابتداء من اول يونيه ١٩٣٥م، ٢٢ يوليو ١٩٥١، وصدر المرسوم في ٢٥ يوليو ١٩٥١م.

(٤) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٨، المطبعة الأميرية، ١٩٤٨م، ص ١٢٥.

١٩٥٨م صدر قرار جمهوري بالترخيص لشركة أراضي الغربية بتغيير اسمها إلى "شركة الغربية العقارية"(١)

وقد استمر عمل الشركة حتى صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١م، الذى قضى بامتلاك الدولة نسبة من رأس مال الشركة، كما خضعت الشركة للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذى قضى بتأميم الشركة، وبذلك آلت ملكيتها إلى الدولة بالكامل، وأصبحت خاضعة لإشراف المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة(٢)

ـ نشاط الشركة:

تركز نشاط شركة أراضي الغربية في شراء الأراضي وبيعها واستئجارها وإصلاحها واستثمارها، سواء كانت من الأراضي الزراعية أو واقعة داخل المدن وصالحة للبناء، وإنشاء الترع والأحواض والسدود والخزانات، ومد خطوط السكك الحديد والطرق، ومباشرة أعمال الري بواسطة الآلات الرافعة والمضخات البخارية، وجميع الأعمال الصناعية المتعلقة بالزراعة(٣)

وبسبب نشاط الشركة المستمر أضافت إلى عملها الزراعي المتمثل في شراء وبيع واستغلال الأراضي الزراعية أعمال البناء، فقامت ببناء بعض القرى القديمة، كما شيدت منازل جديدة وعزب كثيرة ومبان أخرى، وقامت بإنشاء سكة ترام تخترق مزارعها(٤)

---

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، كود ٠٣٧١٣٩ ــ ٠٠٨١، قرار جمهوري رقم ٥١٧ عام ١٩٥٨م بتغيير اسم شركة اراضي الغربية الى شركة الغربية العقارية، ٧ يونيه ١٩٥٨م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير المندوب المشرف على الشركة، وتقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية ١٩٦١م.

(٣) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٨م، ص ١٢٥. الأهرام عدد(٨٢٧١)، ٦ يونيه ١٩٠٥م، ص٢.

(٤) فرغلي تسن هريدي، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص ٥٤ . الحكومة المصرية، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٨م، ص ١٢٥.

ـ نظم إدارة شركة أراضي الغربية:

بعد أن ألقينا الضوء على نشأة تلك الشركة كان لابد لنا أن نتعرف على النظم التي سارت عليها هذه الشركة في إدارة شؤونها. وستكون دراستنا لهذه النظم على مرحلتين.

الأولى ـ الإدارة العامة:

وهي المقر العام للشركة، حيث يوجد مدير عام الشركة، ووكيل الشركة، وسكرتيرها العام يساعده عدد من الموظفين، ومهمة الجميع الإشراف على شؤون الشركة من مالية وإدارية عن طريق الاتصال بمكتب التفتيش في المقر العام للشركة، ويجتمع في مكتب الشركة بين حينٍ وآخر أعضاء مجلس الإدارة المنوط بهم الإشراف على شؤون الشركة(١).

وتتمثل الإدارة العامة للشركة في:

أولًا ـ مجلس إدارة الشركة :

وهو مجلس مؤلف من خمسة أعضاء على الأقل، واثني عشر عضوًا على الأكثر، تعينهم الجمعية العمومية للمساهمين، ويجرى تجديده سنويًا بمعدل الثلث، ويجب أن يكون كل عضو من أعضاء مجلس الادارة مالكاً لمائتي سهم على الأقل، ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء(٢).

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، كشوف مرسلة لتوضيح بيانات حالة الشركة، وبيان بالمستخدمين بالمركز الرئيسي والتفاتيش ٢٨ نوفمبر ١٩٤٩م و ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠م.

(٢) مجلس النواب، جلسة ١٨، ٢١ يناير ١٩٤٧م، ص ص ٥٢٨، ٥٣٢.

ولمجلس الإدارة سلطات كبيرة، فهو المسؤول عن إدارة أعمال الشركة، وتعيين أو فصل الموظفين، وتحديد مرتباتهم، وعقد الاتفاقات والصفقات والتسويات، واستثمار الأموال وتنفيذ الأشغال والمشروعات، والدعاوى القضائية، وبصفة عامة كان لمجلس الإدارة حق التصرف في جميع الشؤون المتعلقة بإدارة الشركة، ويتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافأة سنوية ثابتة، وتكون مكافأة الرئيس مضاعفة، وذلك عدا مقابل حضور الجلسات، ويحدد ذلك الجمعية العمومية للمساهمين(١).

وعلى مجلس الإدارة أن يضع سنوياً تقريراً شاملاً لشؤون الشركة ومركزها المالي من حيث الأرباح وأبواب توزيعها، وأن يعرض هذا التقرير على الجمعية العمومية للشركة. ويعطى لأعضاء مجلس الإدارة ١٠% من أرباح الشركة مقابل قيامهم بالأعمال التي سبق ذكرها، ويعطى منها ٤٥% كأرباح لأصحاب الأسهم الاعتيادية(٢)، و٤٥% لأصحاب حصص التأسيس(٣).

ويتضح من دراسة وثائق شركة أراضي الغربية سيطرة العنصر الأجنبي على إدارة الشركة وعلى الوظائف العليا فيها، فلم يكن للمصريين ظهورٌ واضحٌ إلا بعد قوانين التمصير، خصوصًا قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧م (٤)

---

(١) مجلس النواب، جلسة ١٨، ٢١ يناير ١٩٤٧م، ص ص ٥٢٨، ٥٣٢.

(٢) الأسهم العادية أو الاعتيادية، هي أسهم عادية متساوية في القيمة الإسمية للسهم الواحد، والمساهمون بالتالي متساوون في الحقوق. أما أسهم التأسيس فهي صكوك تعطي حاملها حقوقاً في أرباح الشركة دون أن تمثل حصة في رأس المال، فلا يكون لصاحبها نصيب في فائض التصفية عند حل الشركة. منى عطا الله، أثر السكك الحديدية على أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ١٨٥٦ ــ ١٩١٤م، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م، ص٢٨.

(٣) الحكومة المصرية، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢م، المطبعة الاميرية ، القاهرة ١٩٤٢م، ص ١٤٣.

(٤) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير عن حالة الشركة في ٤ نوفمبر ١٩٤٧م.الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢م، ص ١٢٥

أما قبل عام ١٩٤٧م فكانت اليد الطولي والهيمنة المطلقة للعنصر الأجنبي، ولم تقم أي شركة في ذلك الوقت بنشر أية كشوف تتعلق بأعداد وجنسية ورواتب عمالها، ولم تلتزم تلك الشركات بنشر وإظهار تلك الكشوف إلا بعد صدور قانون عام ١٩٤٧م الخاص بتنظيم شركات المساهمة(١).

حيث كان من المنطقي بعد صدور هذ القانون أن يُؤَسس جهاز لمراقبة هذه الشركات والتفتيش عليها تفتيشاً دورياً لمراجعة بياناتها للتحقق من مدى استجابتها لتطبيق القانون، وقد أُنشئ هذا الجهاز بالفعل في سنة ١٩٤٧م، وكان يعرف باسم مراقبة الشركات، ثم سمي بعد ذلك باسم مصلحة الشركات، وكان يلزم الشركات بإرسال كشوفها سنوياً لمراقبة الشركات للتأكد من صحة سير الأعمال فيها(٢).

وقد سيطر العنصر الأجنبي قبل عام ١٩٤٧م على إدارة شركة أراضي الغربية، كما سيطر ـ أيضًا ـ على تشغيلها، حيث ظل منصب رئيس الشركة بين البارون ليون رولان، وجول خلاط، واستمر فرانسو روم نائبا لرئيس الشركة بالتبادل مع ليون رولان(٣) .

(١) علاء محمود عبد الرزاق، شركات استصلاح الأراضي وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر(١٨٨٢ ـ ١٩٦١م) رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الازهر، ٢٠١٩م، ص٩٠.

(٢) نبيل عبد الحميد، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة ١٩٢٢م إلى سنة ١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ص ٤٧٤، ٤٧٥.

(٣).الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢م، ص ١٢٥

أما عن منصب مدير الشركة فقد تولى جورج عيد منصب مدير عام الشركة[١]، ثم نجيب بك شكور الذي كان نائبا عن لويس فليب الهولندي المقيم بباريس أحد المساهمين في تأسيس الشركة[٢]، ثم خلفه أحد المهندسين الزراعيين المتمصرين وهو يوسف طمبة الذي ظل فترة طويلة من عمر الشركة مديرا عاما وعضوا منتدبا لها[٣]

كما شغل فرنسيس جورج منصب وكيل الشركة، وكان أيضا أحد المتمصرين، أما السكرتير العام للشركة وهو يوسف غالي فكان مصريا، وقد ضم مجلس إدارة الشركة أجانب ومصريين ومن أبرز الأعضاء الأجانب هنري موصيري[٤]، والبارون جي دي ماريه، والبارون جاك رولان[٥]، وبدءًا من عام ١٩٤٧م لوحظ تواجد العنصر المصري

---

(١) الأهرام عدد(٨٢٧١)، ٦ يونيه ١٩٠٥م، ص٢.

(٢) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٦١٦ ــ ٣٠١٩، تبادل اراضي مع الحكومة وبيع بعض القطع للشركة، ٢١ ديسمبر ١٩٠٩م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٣ ـــ ٣٠١٩، تقرير عن حالة الشركة في ٤ نوفمبر ١٩٤٧م.الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢، ١٩٤٨م ص ١٢٥، ص١٤٠.

(٤) هو احد افراد عائلة "موصيري" Moussiri وهي احدى العائلات اليهودية التي تمتد إلى نسيم موصيرى الإسباني الذي قدم إلى مصر عام ١٧٥٠م، وأخذت عائلته مزيدا من النفوذ في ظل نظام الامتيازات الرعوية =الإيطالية، وكان لها نفوذ ونشاط مالي كبير في الإسكندرية، وتصاهرت تلك العائلة مع عائلة قطاوي التي كانت لها صلات وثيقة بروسيا. الأهرام الاقتصادي، العدد (٦٣٦) ، ٢٣ مارس ١٩٨١م، ص١٩.

(٥) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير عن حالة الشركة في ٤ نوفمبر ١٩٤٧م.الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢، ١٩٤٨م ص ١٢٥، ص١٤٠.

بنسبة أكبر في مجلس إدارة الشركة، فقد خص قانون ١٩٤٧م ٥١% من رأس المال للمصريين، إلا أن الشركات باعتبارها أجنبية تهربت من ذلك عن طريق حصول المساهمين الأجانب على الجنسية المصرية، مما يؤدي إلى زيادة رأس مال المصريين اسمياً فقط، ويظل نشاط الأجانب في امتلاك الأراضي باقياً، لدرجة أن بعض الشركات أعادت تسجيل نفسها كشركة مصرية وليست أجنبية[١].

(١) فرغلي تسن، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٧.

جدول رقم (٢)

أعضاء مجلس إدارة شركة أراضي الغربية، ونسبة عدد المصريين في الفترة من ١٩٤٧ إلي ١٩٦٠م[١]

السنة	الجملة	المصريون	النسبة
١٩٤٧م	٩	٥	%٥٥,٥
١٩٤٨م	٩	٦	%٦٦,٦
١٩٤٩م	٩	٦	%٦٦,٦
١٩٥٠م	٨	٥	%٦٢,٥
١٩٥١م	٨	٥	%٦٢,٥
١٩٥٢م	٧	٥	%٧١,٤
١٩٥٣م	٨	٥	%٦٢,٥
١٩٥٤م	٨	٥	%٦٢,٥
١٩٥٥م	٨	٥	%٦٢,٥
١٩٥٥م	٨	٥	%٦٢,٥
١٩٥٧م	٨	٦	%٧٥
١٩٥٩م	٨	٧	%٨٧,٥
١٩٦٠م	٨	٨	%١٠٠

(١) هذا الجدول من عمل الباحث اعتمادا على وثائق مصلحة الشركات أكواد رقم ٠٠١٧٠٣ ـ ٣٠١٩ و ٠٠١٧٠٤ ـ ٣٠١٩ و٠٠١٧٠٥ ـ ٣٠١٩ و ٠٠٤٥٠٥ ـ ٣٠١٩، كشوف بيانات وتقارير مرسلة الى مدير مراقبة الشركات بوزارة التجارة في الفترة من ١٩٤٧ الي ١٩٦٠م.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه على الرغم من تغليب العنصر المصري في مجلس الإدارة وفقا لقانون ١٩٤٧م، إلا أننا نجد تقاربا بين عدد المصريين والأجانب في مجلس إدارة الشركة، ففي عام ١٩٤٧م كان هناك أربعة أعضاء أجانب مقابل خمسة مصريين، ثم بدأ عدد الأجانب يتقلص في مجلس الإدارة حتى اختفى تمامًا في نهاية الفترة وأصبح مجلس الإدارة مصريًا ١٠٠%.

جدول رقـم (٣)

أسماء وجنسية أعضاء مجلس إدارة شركة أراضي الغربية [١]

الاسـم	الصفـة	الجنسيـة
جول خلاط	رئيس	مصري
يوسف طمبة	عضو منتدب	مصري
عزيز دي صعب	عضو	مصري
هنري موصيري	عضو	أجنبي
محمد عرفان	عضو	مصري
موريس دباح	عضو	مصري
البارون جي دي ماريه	عضو	أجنبي
البارون جاك رولان	عضو	أجنبي

وقد ظل يوسف طمبة مديرًا عاما للشركة حتى عام ١٩٦٠م، بينما عين عبد اللطيف مندور رئيسا للشركة، وأصبح يوسف غالى مديرا لها، بالإضافة إلى خمسة أعضاء من المصريين[٢]

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ـــ ٣٠١٩، كشف بأسماء وصفة وجنسية اعضاء مجلس ادارة شركة اراضي الغربية، بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٥٤م

(٢) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٥ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٨م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٥٩م.

وفـي عـام ١٩٦١م خضـعت الشـركة لأحكـام القـانون رقـم ١١٩ لسـنة ١٩٦١م، وتنفيـذا لـه امتلكـت الحكومـة حـوالي ١٢% مـن رأس مـال الشـركة، وأصـبحت الشـركة خاضـعة لإشـراف المؤسسـة المصـرية التعاونيـة الزراعيـة العامـة، وفـي ٢٠ يوليـو عـام ١٩٦١م صدر قرار وزاري بتعيين المهندس الزراعي عبد اللطيف مندور مندوبا مشرفا على الشركة، ثم صدر قرار وزاري بتعيين محمد علي كساب مشرفا عليها بدلا من عبد اللطيف مندور، وفي ٢٨ ديسمبر من نفس العام تم إعفاء أعضاء مجلس إدارة الشركة من القيام بعملهم، وتفويض محمد علي كساب المندوب المشرف على الشركة في مباشرة سلطات مجلس الادارة والمدير العام(١)

وطبقاً لما جاء في القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧م كان على الشركة أن تقدم إقراراً دورياً بأنـه لا يوجد بين أعضـاء مجلس إدارتها أو موظفيها من يشـغل وظيفـة عمومية في الدولة من درجة مدير عام فما فوق إلا أن يكون قد ترك وظيفته أو أحيل للمعاش(٢)

وامتثالًا لذلك فقد قدمت الشركة في ٥ ديسمبر ١٩٥٠م إقراراً بأن من بين أعضاء مجلس إدارتها محمد بك عرفان الذي كان عميدا للقسم المدني بكلية الهندسة، وترك الوظيفة في ١٩٤٠م، وكان بالدرجة الأولى، كذلك قدمت إقراراً بأن عضو مجلس

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠٤٥٠٥ ــ ٣٠١٩، قرار وزير الزراعة ورئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة التعاونية الزراعية بإعفاء أعضاء مجلس ادارة شركة الغربية العقارية من القيام بعملهم، ٢٨ ديسمبر ١٩٦١م

(٢) فرغلي تسن هريدي، مرجع سبق ذكره،ج٢، ص١٠.

إدارتها ومديرها العام يوسف طمبة كان مأمورا للقسم الزراعي الفني بمصلحة الأملاك الأميرية، وترك الوظيفة في سنة ١٩٢٧م، وكان بالدرجة الخامسة [١]

ثانياً ـ الجمعية العمومية :

أما الجمعية العمومية فتتكون من جميع مساهمي الشركة الذين لهم حق التصويت سواء بصفتهم الشخصية أو بالتوكيل، ولا يجوز انعقادها إلا في المركز الرئيسي للشركة[٢]

إلا أن حق التصويت في الجمعية كان مقصوراً على المساهمين الذين يملكون ٢٠ سهماً على الأقل، ولكل مساهم أن يعطي صوتاً واحداً عن كل ٢٠ سهماً يملكها، وهو ما جاء في قانون عام ١٨٩٨م، وظل سارياً في قانون عام ١٩٤٠م، وقانون عام ١٩٥١م، حيث لم يطرأ على نظام الجمعية العمومية تغيرات ملحوظه في هذا الشأن، إلا أن قانون عام ١٩٥٧م قد أدخل تعديلاً مهماً على النظام الأساسي الخاص بالجمعية العمومية، حيث أصبح حق حضور الجمعية العمومية والتصويت متاحاً للمساهمين الذين يملكون عشرة أسهم وليس عشرين سهماً على الأقل كما كان الحال قبل عام ١٩٥٧م[٣].

وتجتمع الجمعية العمومية كل عام بمركز الشركة الرئيسي في التاريخ الذى يحدده مجلس الإدارة، أما الجمعيات غير الاعتيادية فكانت تجتمع في

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، خطاب موجه من شركة اراضي الغربية الى مدير عام الادارة العامة للشركات بوزارة التجارة، يتضمن اسماء من كانوا يشغلون وظائف عامة وتركوا وظائفهم قبل التحاقهم بالشركة، بتاريخ ٥ ديسمبر و ١٩٥٠م.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ٩٦، ٢٨ ابريل ١٩٦٠م، ص٦٦٧.

(٣) محمد مبروك قطب، البنك الأهلي ودوره في الاقتصاد المصري ١٨٩٨ ـ ١٩٦٠م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٤٥.

مركـز الشـركة الرئيسـي كلمـا تـراءى لمجلـس الإدارة فائـدة مـن انعقادهـا، وكانـت دعـوة الجمعيـة العموميـة للانعقـاد تـتم بموجـب إعـلان ينشـر قبـل شـهر علـى الأقـل و ٤٥ يومـاً علـى الأكثـر فـي الوقـائع الرسـمية للحكومـة، ويشـترط لصـحة انعقاد الجمعية امتلاك عدد المساهمين الحاضرين لربع الأسهم الصادرة(١).

وكـان لـرئيس الشـركة أو وكيلـه أن يتـرأس الجمعيـة العموميـة ولـه حـق إدارة المناقشات، ولا يجوز للجمعية ان تنظر في غير المسائل الواردة بجدول الأعمال الذى أقره مجلس الإدارة، ويتضمن جدول الأعمال جميع المسائل التي تدخل في اختصاص الجمعية، ويجب أن يكون جدول الأعمال موضحاً في إعلان الدعوة(٢).

أمـا عـن اختصاصـات الجمعيـة العموميـة، فكانـت تتـولى انتخـاب مجلـس الإدارة بأغلبيـة الأصـوات، وتـوزع الأعمـال بين أعضـاء مجلـس الإدارة وفقاً للائحـة الداخليـة، وتقوم بتعيين مراقبين للحسابات وتقدر أتعابهما(٣)

وتطلـع الجمعيـة علـى تقارير مجلس الإدارة، وتتـولى فحص الحسابات والتصـديق عليهـا، ولهـا أن تطالـب بتعـديلها، كمـا تقـوم بتحديـد قيمـة الأربـاح التـي تـوزع علـى المساهمين، وتبحث فـي جميـع مصـالح الشركة، كما يجوز لها أن تجرى تعديلات أو تـدخل إضـافات ذات قيمـة علـى القـانون الأساسـي بشـرط الحصـول علـى موافقـة الحكومـة، وكانـت محاضـر جلسـات الجمعيـة العموميـة تـدون فـي سـجل خـاص يوقـع عليهـا الـرئيس والمراجعـون والسـكرتير، ويرفـق بالمحضـر الأوراق المتعلقـة بـدعوة الجمعيـة. وبوجـه عـام حظيـت الجمعيـة العموميـة بصـلاحيات مطلقـة، وبصـفة خاصـة

(١) الوقائع المصرية، العدد ٩٦، ٢٨ ابريل ١٩٦٠م، ص٦٦٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر السابق، ص ص ٦٦٥، ٦٦٧.

الأمور المتعلقة بزيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه واستهلاك الشركة الكلي أو الجزئي مع الحق في الأرباح، بالإضافة إلى حق الجمعية في مد أو تقصير مدة الشركة، وبلغ من صلاحيات الجمعية العمومية أن كان لها حق مد فترة الشركة قبل ميعاد انتهائها(١).

وكان لمساهمي شركة أراضي الغربية دور إيجابي خلال انعقاد الجمعيات العمومية، حيث لوحظ تفاعلهم بطرح الأسئلة المهمة على رئيس الجمعية؛ للاستفسار عن بعض النقاط غير الواضحة لديهم، وطلبهم ضرورة الإجابة عليها، من ذلك الاستفسار عن سبب زيادة احتياطي الطوارئ بمبلغ ٦٠٠٠ جنية، وقد أجاب الرئيس بان تلك الزيادة قصد بها إعادة تكوين احتياطي الطوارئ كما كان عليه من قبل لمواجهة الطروف التي تتعرض لها الشركة، ومنها الاستفسار عن طريقة دفع قيمة الأطيان المستولى عليها، وعن مركز الشركة المدنية لتفتيش النجيلة لدى شركة أراضي الغربية، وقد تم الإجابة عليهما(٢)

ثالثاً: المراقبان

كانت الجمعية العمومية الاعتيادية تعين سنوياً مراقبين اثنين داخل إدارة الشركات، ويجوز إعادة انتخابهما دائماً، ويتقاضيان مكافأة تحددها الجمعية العمومية كل سنة، ويُسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش تقرير المراقبين وأن يستوضحهما عما ورد به(٣).

---

(١) محمد مبروك قطب، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

(٢) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٧م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣٧ مارس ١٩٥٨م.

(٣) الوقائع المصرية، العدد ٩٦، ٢٨ ابريل ١٩٦٠م، ص٦٦٧.

الثانية ــ الإدارة الخاصة:

وهي النظم الإدارية التي تقوم الشركة بتطبيقها على تفاتيشها، وعن طريق تلك النظم تدير الشركة أراضيها، وتنظم حركة البيع والشراء فيها، وقد قامت شركة أراضي الغربية بتقسيم أراضيها إلى تفاتيش أو نظارات ليسهل إدارتها والتحكم فيها، وكانت تضم خمسة تفاتيش زراعية وهي:

جدول رقم (٤)

التفاتيش الزراعية لشركة أراضي الغربية [١]

التفاتيش الزراعية	المديرية التابع لها
الصبية	مركز ابو المطامير البحيرة
زاوية سالم	مركز ابو المطامير البحيرة
رأس الخليج	مركز شربين الغربية
السوالم	مركز شربين الغربية
الوسطاني	مركز شربين غربية

وأكبر هذه التفاتيش هو تفتيش الصبية، يليه تفتيش رأس الخليج، وكانت الشركة تستصلح بعض أراضي تلك التفاتيش ثم تعرضها للبيع، كما قامت بزراعة بعض الأراضي المستصلحة بالمحاصيل المختلفة وأهمها القطن والأرز [٢]

(١) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢، ص ١٤٠.

(٢) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠٧٥٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٤٨م، ٢٣ مارس ١٩٤٩م

وأهم الشخصيات التي كانت تقوم على الإدارة في تفاتيش شركة أراضي الغربية الآتي:

ـ وكيل عام التفتيش

هو المشرف على الناحية الإدارية والفنية في التفتيش، وتكاد تكون جميع أعمال التفتيش من زراعية وهندسية وإدارية متركزة في يده، فهو الذى يقوم سنويا بتحديد موعد لتنظيم الدورة الزراعية، وتطبيقها في جميع النظارات، كما أنه يقوم يوميا في مكتبه باستقبال كل مزارع أو عامل أو موظف تكون لديه شكوى، ويقوم شخصًيا بفحص هذه الشكاوى والتعليق عليها بما يراه مناسبا لصالح العمل وصالح صاحب الشكوى، وكثيرا ما يقوم بنفسه بالتجول في أنحاء التفتيش متفقدا سير الاعمال فيه، مدونا كل ما يراه من مخالفات، ومعطيًا إرشاداته الفنية للمزارعين والنظار سائلًا فيها كل من يراه مسئولا.(١)

ـ ناظر الزراعة

ويعمل في كل نظارة ناظر زراعه، يعاونه كاتب، ويدخل في دائرة عمل كل ناظر الاشراف على الشئون الزراعية في نظارته، فهو المسئول عن إتمام ري جميع الزراعات في النظارة سواء الأراضي التي يزرعها الأهالي، أو التي يزرعها التفتيش لحسابه الخاص، وهو الذى يقوم بتسليم السماد للمزارعين حسب التعليمات المعطاة له من إدارة التفتيش، وكذلك الناظر مسؤول عن حدوث أي إتلاف في الزراعة، لأن ذلك ربما يكون ناتجا عن إهماله في الإشراف على الشؤون الزراعية، كما يشرف الناظر على الناحية الإدارية للنظارة فهو المسؤول عن استتباب الامن في جميع انحاء النظارة ويساعده في ذلك عمدة النظارة وهو المسؤول عن تهيئة الأرض وإعدادها إعدادا فنيا للزراعة(٢)

---

(١) إسكندر عبد المسيح، الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية لتفتيش وادى كوم امبو، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة فؤاد الاول، ١٩٣٩م، ص٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص٦٤،

ـ مأمور التفتيش

ومهمته المرور على جميع النظارات، وتفقد جميع الشؤون الزراعية، ورفع تقريرات بما يراه إلى وكيل عام التفتيش، وتعتبر كل نظارة تفتيشا صغيرا مستقلا بذاته، وفيها العمال اللازمين للعمل، وجميع هؤلاء الموظفين في النظارات يشرف على أعمالهم مكتب عام داخل التفتيش، وبهذا المكتب سبعة أقسام لكل قسم اختصاصه، وهذه الأقسام هي:

١ـ قسم الإيجارات، ومهمته قاصرة على تأجير الأراضي الزراعية.

٢ـ قسم الإحصاء، ويختص بعمل احصاء سنوي بجميع المساحات المنزرعة في أراضي التفتيش، وكذلك انتاج الغلات بأنواعها، وغير ذلك من الأعمال التي تحتاج إلى أرقام لتوضيحها.

٣ـ قسم الأملاك، ويختص بإدارة شؤون جميع مباني الشركة، سواء ما تشغله الشركة في أعمالها الخاصة أو ما يستأجره الأهالي.

٤. قسم المصروفات، ويختص بالمصاريف العادية مثل صرف مرتبات جميع موظفي التفتيش.

٥ـ قسم الصنف، ويختص برصد الاشياء التي تستوردها الشركة من الخارج مثل الأسمدة والآلات الزراعية.

٦ـ قسم هندسة المباني والري، ويختص بجميع الاعمال الفنية الخاصة بشؤون الري، مثل شق الترع والمصارف وغيرها.

٧ـ قسم الاستحقاقات، وعمله الإشراف على شؤون العمال على اختلاف طبقاتهم، وذلك برصد الأيام التي يعملونها، والأيام التي تستقطع منهم، وإخراج الكشوفات اللازمة لصرف مرتباتهم على هذا الأساس(١)

ـ أوضاع موظفي وعمال شركة أراضي الغربية:

من دراسة وثائق شركة أراضي الغربية يتضح سيطرة العنصر الأجنبي في الفترات الأولى من عمر الشركة، بدءًا من عام ١٩٤٧م بدأت أعداد الاجانب تقل بصورة واضحة نتيجة لقوانين التمصير فلم يكن للمصريين ظهورٌ واضحٌ إلا بعد قوانين التمصير.(٢)

فقد نص قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧م على وجوب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في الشركات المساهمة عن٧٥% من مجموع المستخدمين، وألا يقل ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥% من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة، وكذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠% من مجموع العمال، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠% من مجموع العمال التي تدفعها الشركة على أن يتم استيفاء هذه النسب المقررة على مدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون(٣)

---

(١) علاء محمود عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٣، ٦٤.

(٢) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠٧٥٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٤٨م، ٢٣ مارس ١٩٤٩م. الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢، ص ١٤٠.

(٣) فرغلي تسن هريدي، مرجع سبق ذكر، ج٢، ص١٠.

جـدول رقـم (٥)

عدد الموظفين المصريين والأجانب بشركة أراضي الغربية في الفترة من عام ١٩٤٨م إلى عام ١٩٦١م [١]

السنة/ بيانات	جملة العدد	عدد المصريين	نسبتهم المئوية التقريبية	عدد الأجانب	نسبتهم المئوية
١٩٤٨م	٤٤	٤٠	%٩١	٤	%٩
١٩٤٩م	٤٦	٤٢	%٩١	٤	%٩
١٩٥٠م	٤٦	٤٢	%٩١	٤	%٩
١٩٥١م	٤٥	٤١	%٩١	٤	%٩
١٩٥٢م	٤٢	٣٩	%٩٣	٣	%٧
١٩٥٣م	٤١	٣٩	%٩٥	٢	%٥
١٩٥٤م	٤٢	٤٠	%٩٥	٢	%٤
١٩٥٥م	٣٧	٣٥	%٩٤	٢	%٤
١٩٥٦م	٣٦	٣٥	%٩٧	١	%٤
١٩٥٧م	٣٢	٣١	%٩٧	١	%٤
١٩٥٨م	٣٤	٣٢	%٩٤	٢	%٤
١٩٥٩م	٣٦	٣٤	%٩٤	٢	%٤
١٩٦٠م	٣١	٢٩	%٩٣	٢	%٤
١٩٦١م	٢٩	٢٨	%٩٦	١	%٤

(١) هذا الجدول من عمل الباحث اعتمادا على وثائق مصلحة الشركات أكواد رقم ٠٠١٧٠٣ ـ ٣٠١٩ و ٠٠١٧٠٤ ـ ٣٠١٩ و٠٠١٧٠٥ ـ ٣٠١٩ و ٠٠٤٥٠٥ ـ ٣٠١٩، كشوف بيانات وتقارير مرسلة الى مدير مراقبة الشركات بوزارة التجارة في الفترة من ١٩٤٨ الي ١٩٦١م.

جدول رقم (٦)

مرتبات الموظفين المصريين والأجانب بشركة أراضي الغربية، ونسبتهم المئوية، مع العلم أن مرتباتهم(بالجنيه المصري) (١)

السنة/ بيانات	جملة المرتبات	مرتبات المصريين	نسبتها المئوية	مرتبات الأجانب	نسبتها المئوية
١٩٤٨م	٨٢٨,٣٨٦	٧١٥,٦٩٦	%٨٦	١١٢,٦٩	%١٤،٨
١٩٤٩م	٩٠٢,٧٥٨	٧٨٥,٦٤٨	%٨٧	١١٧,١١	%١٢,٩
١٩٥٠م	٩٧٥,٥١١	٨٥٢,٢٢٤	%٨٧،٣٦	١٢٣,٢٨٧	%١٢،٦
١٩٥١م	١٢١٣,٩٤٦	١٠٥٨,٠٩٣	%٨٧,٣	١٥٥,٨٥٣	%١٢,٨
١٩٥٢م	١٠٧٣,٦٤١	٩٥٢,٢٤١	%٨٨,٦٩	١٢١,٤٠٠	%١١,٣
١٩٥٣م	٩٨٣,٧٩٢	٨٩٥,٩٥٩	%٩١	٨٧,٨٣٣	%٨,٩
١٩٥٤م	١٠٢٨,٤٧٢	٩٤٠,٦٣٩	%٩١,٤٥	٨٧,٨٣٣	%٨,٥
١٩٥٥م	٧٨٦,٧٢٩	٧١٢,٨٩٦	%٩٠,٦٣	٧٣,٦٤٤	%٩,٣
١٩٥٦م	٧٩٤،٨٢٣	٧٧٢,٣٧٩	%٩٧،١٧	٢٢،٤٤٤	%٢،٨

يلاحظ من خلال الإحصاءين السابقين ارتفاع أعداد الموظفين المصريين لدرجة كبيرة تجاوزت ٩٥%، وقلة عدد الموظفين الأجانب، وقد كان للقانون السالف ذكره أثر في ذلك كما أوضحنا سابقاً. لكن يلاحظ ـ أيضًا ـ أن هذا القانون السالف الذكر قد ميّز الأجانب على المصريين في الأجر، فجعل نسبة الأجر أقل من العدد بالنسبة

(١) هذا الجدول من عمل الباحث اعتمادا على وثائق مصلحة الشركات أكواد رقم ٠٠١٧٠٣ ـ ٣٠١٩ و ٠٠١٧٠٤ ـ ٣٠١٩

و٠٠١٧٠٥ ـ ٣٠١٩ و ٠٠٤٥٠٥ ـ ٣٠١٩، كشوف بيانات وتقارير مرسلة الى مدير مراقبة الشركات بوزارة التجارة في الفترة من ١٩٤٨م الى ١٩٥٦م

للمصـريين، وأكثـر بالنسـبة للأجانـب، مـع أنـه كـان يجـب أن يسـوي بـين الأجانـب والمصريين من حيث تساوي نسبة الأجر[١] .

وهو ما يفسر استحواذ العنصر الأجنبي على الوظائف المهمة في الشركة. فقد بلغ متوسط ما يتقاضاه الموظف المصري عام ١٩٤٨م حوالي ١٧ جنيهًا ، وفي عام ١٩٥٠م بلغ نسبة ما يتقاضاه الموظف المصري ٢٠ جنيهًا، أما العنصر الأجنبي فقد بلـغ مـا يتقاضـاه الموظـف الواحـد مـنهم عـام ١٩٤٨م حـوالي ٢٩ جنيهًـا، وفـي عـام ١٩٥٠م بلغ نسبة ما يتقاضاه الموظف الأجنبي ٣٩ جنيهًا، وهو ما يدل على استحواذ العنصر الأجنبي على الوظائف المهمة في الشركة، ثم بدأت أعدادهم في التناقص وكذلك مرتباتهم، وهو ما يلاحظ أيضا من الجدول السابق.

(١) فرغلي تسن هريدي، مرجع سبق ذكر، ج٢، ص١٠.

جدول رقم (٧)

جدول يوضح تركز الوظائف المهمة في أيدي الأجانب وحصولهم على مرتبات مرتفعة[١]

الاسم	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التعين	المرتب الشهري بالجنيه المصري	علاوة الغلاء	بدل اعمال اضافية	جملة الراتب
بازي فرناند	إيطالية	سكرتيرة	١٩٣٤م	١٦	٦	١،٥٠	٢٣،٥٠
ميشيل سليم زيتون	فلسطيني	كاتب حسابات	١٩٣٩م	١٣،٥٠	٧	لا يوجد	٢٠،٥٨
اسكندر لوريلا	إيطالي	صراف	١٩٤٣م	١٨	٨	٢	٢٨

يلاحظ من الجدول السابق تركز أعمال الصرافة والسكرتارية في يد الإيطاليين الذين اهتموا بأعمال البنوك والصرافة، وكانت أغلب وظائفهم في مجال الشركات البنوك[٢]، يلاحظ ـ أيضًا ـ تواجد المرأة الأجنبية العاملة التي تتمتع بالخبرة، إضافة الى ظهور العنصر العربي متمثلا في كاتب الحسابات الفلسطيني، كما يلاحظ أيضا ارتفاع مرتب الصراف حيث كان يتقاضى مرتبا يزيد عن مرتب سكرتير الشركة نفسه.

أما العمال فكان جميعهم من المصريين، وإليك بيان أعدادهم ومرتباتهم:

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠٧٥٠٣ ـــ ٣٠١٩، كشوف مرسلة لتوضيح بيانات عن حالة الشركة في عام ١٩٥٠م، بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠م.

(٢) فرغلي تسن هريدي، مرجع سبق ذكر، ج١، ص٨٨.

جدول رقم (٨)

عدد العمال ومرتباتهم بشركة أراضي الغربية، مع العلم أن جميعهم من المصريين، ومرتباتهم (بالجنيه المصري) [١]

السنة/ بيانات	عدد العمال	جملة المرتبات
١٩٤٨م	١٥٧	٥٣٩,٧٦١
١٩٤٩م	١٨٦	٦٣٥,٢٣٤
١٩٥٠م	١٨١	٦٧٤,٩٨٣
١٩٥١م	١٨٢	٧٦٠,١١١
١٩٥٢م	١٥٧	٦٧٥,٤٥٥
١٩٥٣م	١٦٤	٧١٤,٨٥٥
١٩٥٤م	١٦٠	٧٠٤,٢٥٥
١٩٥٥م	١٤٩	٦٥٣,٣٠١

يلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع عدد العمالة المصرية، ولعل السبب في ذلك هو أيضا صدور القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧م، والذى كان له دور مهم في ارتفاع عدد العمالة المصرية من خلال بنوده التي أتاحت للعمالة المصرية التواجد بقوة واهتمت أيضا برفع رواتبهم في الوقت الذي انعدم فيه التواجد الأجنبي بين العمال، وربما يرجع ذلك إلى أن الأجانب لم يقبلوا على تلك الوظائف غير المهمة التي تتناول

(١) هذا الجدول من عمل الباحث اعتمادا على وثائق مصلحة الشركات أكواد رقم ٠٠١٧٠٣ ـ ٣٠١٩ و ٠٠١٧٠٤ ـ ٣٠١٩ و٠٠١٧٠٥ ـ ٣٠١٩ و ٠٠٤٥٠٥ ـ ٣٠١٩، كشوف بيانات وتقارير مرسلة الى مدير مراقبة الشركات بوزارة التجارة في الفترة من ١٩٤٨م الى ١٩٥٥م

التخديم والصيانة وغير ذلك، وإنما اتجهوا للتعيين في الأماكن المهمة، كأعمال الادارة والصرافة والسكرتارية وغير ذلك، نلاحظ ـ أيضًا ـ ارتفاع عدد العمال عقب ثورة يوليو ١٩٥٢م، وربما يرجع ذلك لقوانين الثورة، ومن أهمها قانون الإصلاح الزراعي.

ـ تطور ملكية شركة أراضي الغربية:

كانت الشركة تمتلك في السنة الأولى لتأسيسها عدة تفاتيش في مديرية الغربية بلغت مساحتها ٨٧١١ فدانًا، وقدر ثمنها بمبلغ ٣٦٩٠٠٠ جنيه مصري[١]

جدول رقم(٩)

وهذه الأطيان موزعة كالآتي: [٢]

التفاتيش الزراعية	مساحة الأراضي التي يشغلها بالفدان
رأس الخليج	١٧٦٢
السوالم	٢١٩٦
الخزان	١٧٦٧
الوسطاني	٢٩٨٦

وفي سنة ١٩١٥م قامت الشركة بعملية استبدال[٣] تفتيش السوالم بعمارتين ذات إيراد في الاسكندرية وذلك بجزء من الثمن الأصلي، على أن يدفع الفرق الناتج من

---

(١) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢، ص ١٤٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الاستبدال هو مجرد عملية تجارية المقصود به من قبل الشركة البحث عن نشاط للشركة غير نشاط الاستصلاح، ويحدث الاستبدال أحيانا نتيجة لتعرض الشركة لخسارات متتالية فتحاول تغيير مكان نشاطها بأن تستبدل أراضيها صعبة الإصلاح بأراضي أخري جيدة وسهلة ←←←

عملية الاستبدال على ستة أقساط سنوية بدون فائدة، وكان من نتيجة هذا الاستبدال أن أصبحت ممتلكاتها ٥٧٦٤ فدانًا، غير أن الشركة قامت في العام التالي بإلغاء هذا الاستبدال وإعادة تفتيشها إلى ممتلكات الشركة، فأصبحت ممتلكاتها ٧٩٣٠ فدانًا، واستمرت حركة بيع أراضي الشركة في ازدياد، حتى بلغت المساحة المتبقية من أراضي الشركة في سنة ١٩٣٥م قدرها ٥٧٧٨ فدانًا، أما في سنة ١٩٤١م فبلغت المساحة الباقية من أراضي الشركة ٤٧٠٣ فدانًا(١)

وفي سنة ١٩٤٤م اشترت الشركة نصف تفتيش الصبية بمديرية البحيرة البالغ مساحته ٢٣٩٤ فدانًا، بثمن قدره ٨٠،٠٠٠ جنيه، وفي سنة ١٩٤٥م امتلكت الشركة النصف الآخر بطريق الاستبدال، كما ساهمت في رأس مال الشركة المدنية لتفتيش النجيلة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه زيد إلى ١٨٠٠٠ جنيه عام ١٩٤٥م، وفي نهاية السنة

←←←

الاستصلاح ولم يكن ذلك وقفا على شركة أراضي الغربية بل قامت به شركات أخرى ومنها شركة وادي كوم امبو حيث عرضت الشركة على وزارة المالية أن تضع تحت تصرفها المساحات اللازمة من أراضي تفتيش وادى كوم امبو المستصلحة لتقوم الحكومة ببيعها إلى صغار المزارعين، على أن تستبدل الشركة المساحة التي ستعطيها للحكومة بمساحات أخرى من الأراضي البور التي تملكها الحكومة في شمال الدلتا لإصلاحها ثم بيعها، على أن تتم هذه الصفقة بالشروط التي يتفق عليها الطرفان. دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، كود ٠١٨٤٠٣ــ ٠٠٨١، مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء بالترخيص لوزارة المالية في الاتفاق مع شركة وادي كوم امبو لتنفيذ ما عرضته الشركة، من أن تضع تحت تصرف الوزارة المساحات اللازمة من أراضيها المستصلحة؛ لتبيعها الحكومة إلى صغار الزراع، على أن تستبدل الشركة المساحات التي ستعطيها للحكومة بمساحات أخرى من الأراضي البور في شمال الدلتا، ٢٤ يوليو ١٩٤٦م.

(١) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢، ص ١٤٠.

المالية ١٩٤٧م بلغت مساحة أملاك الشركة ٥٨٨١ فدانًا، منها ٣١٤٤ فدانًا بتفتيش رأس الخليج (بمديرية الغربية)، و٢٧٣٧ فدانًا في تفتيش الصبية (بحيرة)[١]

جدول رقم (١٠)

مساحة الأراضي التي امتلكتها الشركة في الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٦١م[٢]

السنة	مساحة الأراضي التي تملكها الشركة(بالفدان)
١٩٤٨م	٦٠٥١
١٩٤٩م	٧٢٦٧
١٩٥٠م	٦٩٧٣
١٩٥١م	٦٤٣٧
١٩٥٢م	٦٣٧٤
١٩٥٣م	٦٢٥٦
١٩٥٤م	٥٩٣١
١٩٥٥م	٥٥٤٢
١٩٥٦م	٥٣٢٧

(١) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٨م، ص١٢٥.

(٢) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٤٩م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٠م.

١٩٥٧م	٤٩٨٥
١٩٥٨م	٤٦٦٠
١٩٥٩م	٤٣٤٢
١٩٦٠م	٣٧٤٨
١٩٦١م	٣٥٠٦

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع مساحة أراضي الشركة في عام ١٩٤٩م عن العام السابق له، ويرجع ذلك إلى أن عام ١٩٤٩م قد شهد تخفيضا في قيمة الجنيه الإسترليني؛ مما جعل الجنيه المصري يفقد أكثر من٣٠% من قيمته، وكان لهذا الاجراء المالي الأثر المباشر في ارتفاع أسعار القطن، ومن ثم زيادة قيمة ملكية الشركة(١).

كما يلاحظ من الجدول أيضا أن مساحة الاراضي التي تملكها الشركة ظلت متقاربة إلى حد ما حتى عام ١٩٥٣م، بينما تناقصت مساحتها بشكل ملفت للنظر في أعوام ١٩٥٤م، و ١٩٥٧م، و١٩٦٠م، ويرجع ذلك لزيادة حركة البيع، فقد قامت الشركة في عام ١٩٥٤م ببيع قطع صغيرة مساحتها ٩٤ فدانًا، مقابل ١٨ فدانًا فقط في العام السابق له، كما تم نزع ملكية ٧١ فدانًا للمنافع العمومية، ولأسباب تتعلق

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٨م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٥٩م.

بتعديل الحدود وتفاديا لمشاكل الري قامت الشركة ببيع قطعة أرض مساحتها ١٦٠ فدانًا مستصلحة حديثا[١].

وفي عام ١٩٥٧م ـ أيضًا ـ تناقصت مساحة أراضي الشركة، ويرجع ذلك إلى نشاط الشركة في حركة البيع، فقد باعت أراضي مساحتها ٣٤٢ فدانًا مقابل ٢١٥ في العام السابق له[٢]، وفي عام ١٩٦٠م باعت الشركة أراضي مساحتها ٦٠٠ فدان مقابل ٣١٨ فدانًا في العام السابق له[٣].

ـ تطور رأس مال الشركة:

كان رأس مال شركة أراضي الغربية المصرح به ٤٠٠٠٠٠ جنيه مصري، دفع منه ٣٤٥٧٨٩ جنيهًا مصريا، وهو رأس المال الذي بدأت به الشركة عملها، ثم زيد بالتدريج حتى بلغ ٣٨٨٤٢٢ جنيهًا مصريا سنة ١٩١٩م ـ ١٩٢٠م، ثم وصل إلى ٣٩٦٢٨٤ جنيهًا مصريًا عام ١٩٤١م، والباقي من رأس المال المصرح به وقدره ٣٧١٦ جنيهًا مصريا تأخر في دفعه المساهمون[٤]

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات ، كود رقم ٠٠١٧٠٤ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٤م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٣١ مارس ١٩٥٥م.

(٢) المصدر السابق ، كود ٠٠١٧٠٥ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٧م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢٧ مارس ١٩٥٨م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٧ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٦٠م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٣٠ مارس ١٩٦١م.

(٤) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الاحصاء والتعداد، احصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢، ص١٤١.

وفي عام ١٩٤٤م شرعت الشركة في إدخال بعض تعديلات في قانون تأسيسها شملت زيادة رأس مالها إلى ٦٠٠٠٠٠ جنيه مصري، مقسم إلى ١٥٠٠٠٠ سهم، قيمة كل سهم ٤ جنيهًات مصرية، وقد تمثلت الزيادة في ٥٠,٠٠٠ سهم عادى[١] قيمة كل منها ٤ جنيهًات مصرية بواقع ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه[٢].

وبجانب رأس المال السابق أصدرت الشركة سندات فئة ٥% على التوالي ابتداء من عام ١٩١٠ ـ ١٩١١م قيمتها ١٩٩٨٧٥ جنيهًا مصريا، ثم أصدرت عام ١٩١٢م سندات أخري من نفس الفئة ٥%، فبلغ قيمة ما أصدر من السندات جميعها

(١) تنقسم الاسهم من حيث طبيعة الحصص التي يقدمها المساهم الى قسمين: اسهم نقدية وهى الاسهم التي تعطى لمن دفع قيمتها نقدا دفعة واحدة او على اقساط. اما الاسهم العينية فهي الاسهم التي يحصل عليها لقاء تقديم حصص عينية سواء أكانت عقارا ام مالا منقولا. وتنقسم الاسهم طبقا للشكل التي تفرغ فيه الى ثلاث اقسام: اسهم اسمية وهى التي تحمل اسم المساهم وتقيد بدفاتر الشركة لإثبات ملكية المساهم، واسهم للأمر وهى التي تصدر لأمر شخص معين وتتداول بطريق التظهير، واسهم لحامله وهى التي لا يذكر فيها اسم صاحبها وتتميز بسرعة التداول المحرر من كل اجراء. وتقسم الاسهم من حيث طريقة توزيع ارباحها الى ثلاثة اقسام: اسهم عادية وهى التي لم تخصص بامتيازات معينة سواء فيما يتعلق بتوزيع الارباح او التصويت او فيما يتعلق بموجودات الشركة عند التصفية، اما اسهم الامتياز فهي التي تعطى لصاحبها حق التقدم والافضلية على حملة الاسهم العادية في الحصول على جزء من الارباح او من موجودات الشركة عند تصفيتها، واسهم التمتع وهى الاسهم التي تمنحها الشركة للمساهم تعويضا له عن استهلاك اسهمه الاصلية، واستهلاك الاسهم معناه دفع قيمتها لأصحابها اثناء قيام الشركة، ويحدث الاستهلاك في صورة خاصة كحالة الشركة الحاصلة على امتياز حكومي لاستغلال مشروع معين لمدة من الزمن. إيمان النمر، الشركات العائلية وآثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مصر (١٩٢٠ ــ ١٩٦١م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠١٧م. ص٦٦.

(٢) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، كشوف مرسلة الى مدير مراقبة الشركات بوزارة التجارة بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٤٩م

٢٢٦٢٠٠ جنيه مصري، ثم جرت الشركة على استهلاك هذه السندات سنويًا وجزئيًا إلى أن استهلكت سندات سنة ١٩١٢م جميعها في نهاية سنة ١٩٣٥م المالية، وبقي من سندات سنة ١٩١٠م ما قيمته ٩٧٨٧٠ جنيهًا مصريا حتى ديسمبر سنة ١٩٤١م[١]

مما يدل على نشاط الشركة وقيامها على أصول علمية أدت إلى دقة العمل وزيادة الانتاج، فكان هناك إقبال كبير على شراء الأسهم خاصة في فترة الأربعينات.

ـ أرباح الشركة:

استطاعت شركة أراضي الغربية تحقيق الأرباح نتيجة بيع أراضيها واستزراع البعض الآخر منها، على أن تلك الأرباح كانت بين ارتفاع وانخفاض تمشيًا مع الظروف التي تعرضت لها الشركة، ويمكن توضح ذلك فيما يلي:

جدول رقم (١١)

صافي أرباح شركة أراضي الغربية في الفترة من ١٩٤٣م إلى ١٩٦١م[٢]

سنوات	صافى الأرباح (بالجنيه المصري)
١٩٤٣م	٣٥١٩٤
١٩٤٤م	٤٠٠٥٧

(١) هذا الجدول من عمل الباحث اعتمادا على وثائق مصلحة الشركات أكواد رقم ٠٠١٧٠٣ ـــ ٣٠١٩ و٠٠١٧٠٤ ـــ ٣٠١٩، ٣٠١٩ و٠٠١٧٠٥ ـــ ٣٠١٩ و ٠٠٤٥٠٧ ـــ ٣٠١٩ و الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الاحصاء والتعداد، احصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢، ص١٤١.

(٢) المصدر نفسه.

١٩٤٥م	٤٥٦١٤
١٩٤٦م	٤٦١١٦
١٩٤٧م	٤٥٤٣٠
١٩٤٨م	٤٦٥٦٦
١٩٤٩م	٤٥٨٣٥
١٩٥٠م	٤٥٢٤٦
١٩٥١م	٥٣٠٦٧
١٩٥٢م	٢٥٣٣٩
١٩٥٣م	٢٦٠٦٥
١٩٥٤م	٣٠٠٠٥
١٩٥٥م	١٠٦٢
١٩٥٦م	٣٤٤١٠
١٩٥٧م	٣٤٣٧٥
١٩٥٨م	٢٨١١٨
١٩٥٩م	٢٨٤٦٦
١٩٦٠م	٣١٦٠٨
١٩٦١م	٢٦٣ خسائر

نلاحظ من خلال الإحصاء السابق أن أرباح الشركة ظلت مرتفعة في أغلب السنوات المذكورة وخاصة عام ١٩٥١م؛ نظرا لقيام الشركة ببيع مساحة كبيرة من أراضيها بلغت مساحتها ٥٥٠ فدانًا مقابل ٢٩٦ فدانًا فقط في عام ١٩٥٠م، ومن ناحية أخري قامت بشراء ١٤ فدانًا فقط(١)، إلا أنه حدث تدهور واضح في أرباح الشركة خلال عام ١٩٥٢م، ويرجع ذلك إلى ضعف إنتاج محاصيل الشركة، إضافة إلى هبوط أسعار الحاصلات الزراعية في وقت ارتفعت فيه أجور الأيدي العاملة وأسعار المعدات اللازمة للإنتاج ارتفاعًا لم يسبق له مثيل، ولم تقم ببيع سوى ٦٥ فدانًا فقط من ممتلكاتها(٢)، وقد تحسنت أحوال الشركة في العام التالي له وهو عام ١٩٥٣م نظرا لزيادة انتاج محاصيل الشركة وزيادة مساحة الأراضي التي باعتها الشركة، والتي بلغت ١١٨ فدانًا(٣)

وقد استمرت أرباح الشركة متقاربة إلى حد ما إلى أن حدث هبوط غير عادي في أرباح الشركة عام ١٩٥٥م، ويرجع هذا الهبوط الى ما تعرضت له زراعة القطن من خسائر فادحة نتيجة للإصابات الكثيرة التي تعرض لها محصول القطن، إضافة الى ارتفاع تكاليف مقاومة الإصابة مما استدعى من الشركة إنفاق الكثير في سبيل ذلك(٤).

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥١م، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٥٢م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٢م، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٣م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٣م، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٤م.

(٤) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٥م، بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٦م.

ونتيجـة لتحسن الظـروف الجويـة ونجـاح الشـركة فـي اسـتخدام المقاومـة الكيماويـة لإصابات محصول القطن استعادت الشركة ثقتها ونجاحها فجاءت نتائج الزراعة في عام ١٩٥٦م مرضية، إضافة إلى قيام الشركة ببيع مساحة صغيرة من الأراضي بلغت ٢١٥ فدانًا [١]

ونتيجـة لهذا التحسن استمرت أربـاح الشركة فـي تقارب حتـى عام ١٩٦٠م، وفـي عام ١٩٦١م لم تجن الشركة أية أربـاح، وإنمـا تعرضـت لخسـائر بلغت ٢٦٣ جنيهًا، ويعـود السـبب فـي ذلـك إلـى الأضـرار التـي منـى بهـا محصـول القطـن ممـا جعـل المستأجرين والمشتريين في حالة عجز عن الوفاء بالتزاماتهم قبل الشركة، ناهيك عن المصـاريف الباهظـة التـي اسـتلزمتها مكافحـة الآفـات الزراعيـة، كمـا هبطـت المسـاحة المباعة في عام ١٩٦١م إلى ٢٤١ فدانًا مقابل ٦٠٠ فدان في العام السابق له[٢]

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٦م، بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٧م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير المندوب المشرف على الشركة، وتقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية ١٩٦١م، مارس ١٩٦٢م.

المبحث الثاني

الدور الاقتصادي والاجتماعي لشركة أراضي الغربية

ـ جهود الشركة في تحسين وسائل الري :

يُعد هذا النشاط من أهم الأنشطة التي قامت بها تلك الشركة؛ لتأثيره المباشر على استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة المستصلحة، إضافة إلى امتداد هذه المشاريع لإفادة الأهالي من الفلاحين والمزارعين ممن تقع أراضيهم داخل مشاريع الري التي أقامتها تلك الشركة. وسيأتي الحديث في النقاط الآتية عن أهم ما قامت به شركة أراضي الغربية لتحسين الري والصرف داخل الأراضي التي استصلحتها.

تُعد الترع من أهم أعمال الري اللازمة لاستصلاح الأراضي، وكان إنشاؤها لازماً للبدء في عمليات الاستصلاح، وقد قامت شركة أراضي الغربية بإنشاء ترعة خصوصية لري أراضيها بجهة رأس الخليج، ولذلك سميت بالترعة الخليجية، ويبلغ طولها ٥٢٨٠ مترًا، وعرضها ٣٠ مترًا، وتبلغ مساحتها ٣٧ فدانًا و ١٦ قيراطًا و ٢٣ سهما، كانت الشركة قد استأجرت تلك المساحة من الحكومة لتنشئ عليها الترعة، وتم الاتفاق بينهما في ١٠ يناير ١٩١٢م، وقد وافقت الحكومة على تأجير تلك الأراضي للشركة بناحية شربين بمديرية الغربية، لمدة ٧ سنوات بإيجار سنوي قدره ٥٠ جنيهًا للفدان(١).

وقد قامت الشركة على مر السنوات التالية لتأسيسها بعمل إصلاحات شاملة في ممتلكاتها بغية تحسين وسائل الري، وذلك بإنشاء مضخات وسواقي على النيل في مساحة تقرب من ٥٦٠٠ فدان(٢)

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٦٢١ ــ ٣٠١٩، طلب شركة أراضي الغربية عمل ترعة للري بجهة رأس الخليج، ١٩١٢م.

(٢) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢، ص ١٤٠.

شكل رقم (١)

رسم بخط يد الباحث يوضح الأراضي التي تم تأجيرها لشركة أراضي الغربية لتنشئ عليها ترعتها الخصوصية والتي تسمى بـ "الترعة الخليجية"[١].

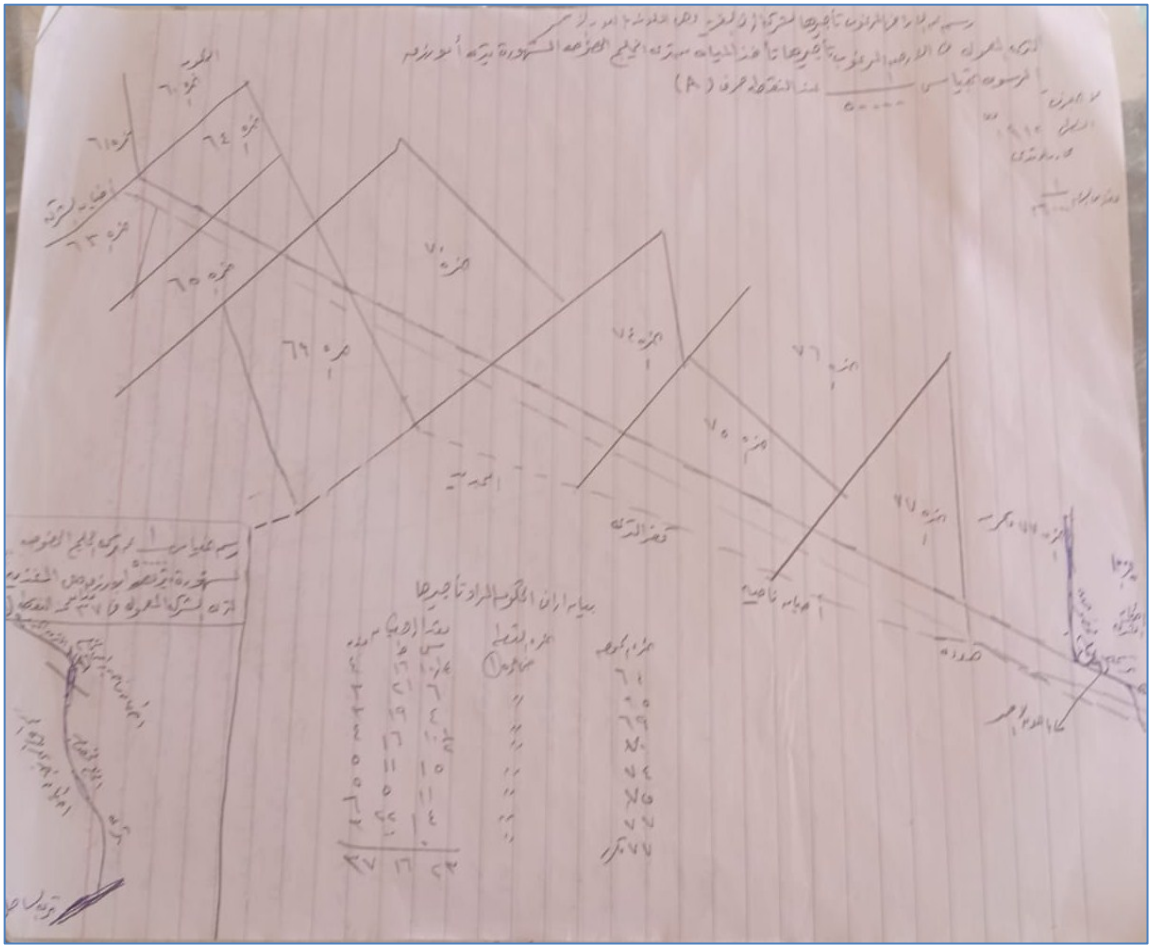

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٦٢١ ــ ٣٠١٩، رسم يوضح ترعة الخليج الخصوصية المشهورة بترعة ابو رزق، وهي المغذية لأراضي الشركة، والمنشأة في ٣٧ فدانا، أغسطس ١٩١٢م.

كما قامت الشركة بإنشاء محطتين كبيرتين لري أراضيها، أقيمت إحداهما على ضفاف النيل في تفتيشها برأس الخليج، والأخرى في تفتيشها بالصبية، وقد قامت الشركة بشراء طلمبة جديدة للمحطة الأولي لمضاعفة قدراتها في ري الأحواض، كما عملت على تقوية المحطة الثانية لضمان الحصول على أكبر كمية من مياه الري(١)

وفي إطار اهتمام الشركة بتحسين وسائل الري في تفاتيشها، قامت الشركة بإنشاء محطات أو طلمبات أخرى للري في بعض المواقع الملائمة من تفتيش الصبية، مما ساعد على غمر مساحات كبيرة من الأراضي بالمياه في فترة الفيضان؛ لإزالة ما بها من أملاح استعدادا لزراعتها(٢)

وكانت الشركة تقوم من حين لأخر بتطهير الترع والمصارف التابعة لها تطهيرا جيدا(٣)، وإسهاما من الحكومة في مساعدة الشركة وافقت وزارة الأشغال العمومية على منح الشركة فتحات ري جديدة للأراضي المستصلحة على الترع العمومية(٤)، ولضمان

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٠م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢١ مارس ١٩٥١م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٢م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢٤ مارس ١٩٥٣م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥١م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢٠ مارس ١٩٥٢م.

(٤) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٣م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢٤ مارس ١٩٥٤م.

حسن توزيع مياه الري في تفتيش الشركة بالبحيرة قامت الشركة ببناء بعض المنشئات الفنية التي ساعدت في توزيع مياه الري(١)

كما قامت الشركة بشق المصارف الرئيسية والفرعية وتوسيع الترع والقنوات ووضع المواسير وخلافة في مساحة بلغت ٤٩٧ فدانًا، منها ٤٦٠ فدانًا بالصبية، و ٣٧ فدانًا بزاوية سالم(٢)

ـ جهود الشركة في عمليات الاستصلاح

قامت شركة أراضي الغربية خلال فترة أربعة وخمسين عاما من تأسيسها بشراء أراضي بلغت مساحتها ١٥١٣٢ فدانًا، بثمن قدره ٧٣٦٥٥٩ جنيهًا، أما الأموال التي أنفقتها في شراء الآلات وإقامة المنشئات وأعمال الاصلاح فقد بلغت ٦١٧٤٧٠ جنيهًا حتى عام ١٩٦٠م، وكانت هذه الأراضي التي اشترتها الشركة غير منزرعة فتعهدتها بالإصلاح، وشقت فيها المصارف والترع، وأعدت بعضها للزراعة ثم عرضتها للبيع، أي أن شركة أراضي الغربية قد قامت في الفترة (من ١٩٠٥ إلى ١٩٦١م) باستصلاح ما يقرب من ١٥١٣٢ فدانًا من الأراضي(٣)

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات ، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٥م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢٨ مارس ١٩٥٦م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير المندوب المشرف على الشركة، وتقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية ١٩٦١م، ٣٠ مارس ١٩٦٢م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٦٠م، بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٦١م.

من ذلك قيام شركة أراضي الغربية بإجراء أعمال الاستصلاح في مساحة كبيرة من تفتيش الصبية حيث كانت مساحة هذا التفتيش في البداية ٣٠٠٠ فدان تقريبًا، منها ١٩٠٠ فدان بور و ٦٠٠ فدان أراضي مزودة بمصارف وتحتاج إلى تقصيب و ٥٠٠ فدان أراضي تامة الاستصلاح، فقامت الشركة بمباشرة أعمال الاستصلاح في هذا التفتيش حتى بلغت الأراضي المستصلحة منه ١١٠٠ فدان في عام ١٩٤٦م، وفي عام ١٩٤٧م قامت الشركة بتحسين أراضي مساحتها ٢٠٠ فدان، وفي عام ١٩٤٨م قامت الشركة بتقصيب ٤٠٠ فدان، واستكمال إصلاح أطيان مقدارها ٦٠٠ فدان لتصل جملة ما قامت الشركة باستصلاحه في تفتيش الصبية إلى ٢٣٠٠ فدان[١]

وفي عام ١٩٤٩م أجرت الشركة تحسينات مهمة في القطع التي يصعب إصلاحها من تفتيش الصبية فقامت بإصلاح٢٠٠ فدان بتفتيش الصبية، وتقصيب ٦٠٠ فدان منها، كما قامت باستصلاح ٢٠٠ فدان بالكردود و ٧٠٠ فدان بممتلكات الشركة في ناحية زاوية سالم[٢]

وفي عام ١٩٥٠ قامت الشركة بتقصيب ٥٠٠ فدان أراضي بور بتفتيش الصبية[٣]، وفي عام ١٩٥١م انتهت الشركة من تقصيب أراضي الصبية[٤]، وفي عام

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٤٨م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٤٩م.

(٢) المصدر السابق ، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٤٩م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥١م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٤٩م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٠م.

(٤) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥١م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٥٢م.

١٩٥٢م اهتمت الشركة في ذلك الوقت بمسائل الري وغمر مساحة كبيرة من الأراضي بالماء[١]، وفي عام ١٩٥٣م قامت الشركة بعمل غسيل متواصل للأرض لفترة لا تقل عن خمسة أشهر، والقيام بحرث الأرض وتجهيزها للزراعة[٢]،

وفي عام ١٩٥٤م استكملت الشركة أعمال التقصيب الضرورية بعد غسيل الاراضي، والقيام بحرث جميع أراضي الاستصلاح[٣]، وفي عام ١٩٥٥م قامت الشركة باستكمال تقصيب ٧٩٢ فدانًا وحرث عميق لـ ٨٦٨ فدانًا بتفتيش الشركة بالبحيرة، وقامت بحرث وغسيل أراضي الاستصلاح وغمرها بالمياه[٤]، ونظرا للأثار الفعالة التي يحدثها الحرث العميق أجرت الشركة هذه العملية في ٤٠٠ فدان بالصبية عام ١٩٥٦م[٥]، وقد بادرت الشركة أيضا في عام ١٩٥٧م باستئناف أعمال الإصلاح في ٢٢٥٥ فدانًا من أراضي الصبية وزاوية سالم، وبعد اتمام حرثها أجرت الشركة

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات ، كود ٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٢م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٣م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٣م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٤م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٤م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٥٥م.

(٤) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٥م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٦م.

(٥) المصدر السابق ، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٦م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٧م.

حرثا عميقا في ١٣١٢ فدانًا من هذه المساحة، كما قامت بإجراء بعض أعمال التقصيب[١]

كذلك استأنفت الشركة في عام ١٩٥٨م أعمال الاستصلاح في ١٠٤١ فدانًا من أراضي الصبية وزاوية سالم، حيث قامت بتقصيب هذه المساحة، ثم قامت بإجراء حرث عميق في ٧٥٤ فدانًا منها، وقامت بوضع الجبس الزراعي في ٩٧٣ فدانًا أخرى، وشرعت في غسيل جميع الأراضي[٢]

وفي عام ١٩٥٩م قامت الشركة بإصلاح بعض المعدات الزراعية وخاصة وابورات الحرث[٣]، وفي عام ١٩٦٠م قامت الشركة باستصلاح أطيان مساحتها ١٨٤٥ فدانًا بالبحيرة، حيث تم حرث هذه المساحة عدة مرات، وأجري غسيلها، وتم تقصيب ٧٠٠ فدانًا وأجرى الحرث العميق في ٦٣٦ فدانًا منها[٤]، وفي عام ١٩٦١م قامت الشركة باستصلاح ٤٩٧ فدانًا منها ٤٦٠ فدانًا بالصبية و ٣٧ فدانًا بزاوية سالم[٥]

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٧م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٥٨م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٨م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٥٩م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٩م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٦٠م.

(٤) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٦٠م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٦١م.

(٥) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٦١م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ مارس ١٩٦٢م.

ـ نشاط الشركة في أعمال الزراعة:

كانـت الشـركة تقـوم بزراعـة أراضـيها، ومـن أهـم المحاصـيل التـي كانـت تقـوم بزراعتهـا القطـن والأرز[١]، وقـد أولـت الشـركة هـذين المحصـولين عنايـة كبيـرة وخاصة القطن الذي أوجد فيضانًا مستمرًا من رأس المال الأجنبي[٢]. .

جدول رقم (١١)

أرباح الشركة من الأعمال الزراعية بعد استنزال الأموال الاميرية[٣]

السنة	أرباح الأعمال الزراعية (بالجنيه المصري)
١٩٤٧م	١٨٠٤٩
١٩٤٨م	٣٦٢٢١
١٩٤٩م	٢٩٢٥٠
١٩٥٠م	٣٥٣٣٧
١٩٥١م	٢٤٨١١
١٩٥٢م	٧٦٧٠

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٤٨م، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٤٩م.

(٢) مصر المالية، العدد٩٧، ١٧ يونيو ١٩٥١م، ص٧١.

(٣) هذا الجدول من عمل الباحث اعتمادا على وثائق مصلحة الشركات أكواد رقم ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩ و٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، ٣٠١٩ و٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩ و ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩ .

١٩٥٣م	١٨٥٩٥
١٩٥٤م	١٩٠٦٦
١٩٥٥م	١٣١٢١(خسائر)
١٩٥٦م	٢٣٨٧٣

فمن خلال الجدول السابق الذى يوضح صافي الأرباح الناتجة عن الأعمال الزراعية يتضح لنا بشكل آخر ما كانت عليه أحوال الزراعة في تفاتيش الشركة، ومن الملاحظ في الجدول السابق ارتفاع أرباح عام ١٩٤٨م عن سابقتها، ويرجع ذلك إلى الطقس المعتدل الذي ساعد على نمو مزروعات الشركة، كما كانت إصابة دودة القطن في سنة ١٩٤٨م أقل عنفا عن العام السابق له، وكان لهذين العاملين أثر فعال فيما أحرزته الأعمال الزراعية من نجاح، ومن جهة أخرى فقد ارتفع إنتاج الفدان في تفتيش رأس الخليج عما كان عليه في الأعوام السابقة، إذ بلغ محصول الفدان الواحد في هذه المنطقة ٤,١٢ قنطارا لقطن الكرنك(١)

وقد تعرضت زراعات الشركة في عام ١٩٤٩م لطقس غير مستقر مما سبب بطء نمو القطن، وزيادة إصابات دودة القطن بدرجة كبيرة، واستمرت مدتها أكثر من ٨٠ يوما، وقد لوحظ أن فترة الاصابات التي حدثت خلال السنوات العشر الأخيرة كانت

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٤٨م، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٤٩م.

تتراوح بين خمسين وستين يوما فقط، الأمر الذي يوضح مدى ازدياد الأضرار التي أنزلتها هذه الآفة بزراعة القطن هذه السنة(١).

وفي عام ١٩٥٠م اهتمت الشركة بوقاية زراعتها من القطن عن طريق استعمالها موادا كيماوية لإبادة الآفات، مع استعانتها بالأيد العاملة لنقاوة الدودة، في وجود طقس ملائم إلى حد ما لنمو القطن فجاءت النتائج مرضية(٢)، وفي عام ١٩٥١م ورغم ظهور إصابات طفيفة لدودة ورق القطن، إلا أن قلة مياه الري وارتفاع درجة الحرارة لحد كبير في أواخر شهر أغسطس أفقد القطن مقدارًا كبيرًا من لوزه من جراء الجفاف واصابات دودة اللوز، كما أن زراعة الأرز قد تأثرت تأثرا بالغا بقلة مياه الري(٣).

وفي عام ١٩٥٢م لوحظ انخفاضا واضحا في أرباح الأعمال الزراعية لدى الشركة ومرجع ذلك تأثر زراعة الأرز بقلة مياه الري لدرجة شديدة، إضافة إلى منع السلطات المختصة إعطاء التراخيص اللازمة لزراعة الأرز في مديرية البحيرة، ناهيك عن الهبوط العام الذي حل بأسعار الحاصلات الزراعية، فقد بلغ متوسط سعر بيع محصول القطن في هذه السنة ١٥ جنيهًا للقنطار مقابل ٣١ جنيهًا للقنطار في العام السابق له(٤).

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٤٩م، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٠م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٠م، بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥١م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥١م، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٥٢م.

(٤) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٢م، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٣م.

ولما كان تمويل البلاد بالغلال يقضي بزيادة المساحة المنزرعة قمحا فقد انخفضت المساحة المنزرعة قطنا لدى الشركة بنسبة ٣٠% من الأراضي القابلة للزراعة في عام ١٩٥٣م، وقد جاء الشتاء متأخرا في ذلك العام مما أضطر الشركة إلى ترقيع مساحة كبيرة من الأراضي المنزرعة قطنا، وكانت إصابات ورق القطن طفيفة أثناء فصل الصيف، أما محصول الأرز فكان لابأس به(١).

وتعرضت الشركة لخسائر كبيرة في قطاع الاستغلال الزراعي في عام ١٩٥٥م، ويرجع ذلك لتعرض زراعة القطن لخسائر فادحة لم تعرف لها مثيلا منذ عام ١٩٣٨م، فقد كثرت لطع دودة ورق القطن، وكانت المقاومة باهظة التكاليف، واستدعت جهودا كبيرة خلال شهرين، كما أن برودة الجو أعاقت تفتيح اللوز في الوقت المناسب، مما ترتب عليه تفشى الإصابات بدودة اللوز، بينما أسفرت زراعة الأرز عن نتائج مرضية نظرا لوفرة مياه الري(٢)

وفي عام ١٩٥٦م تمكنت الشركة من وقاية محصول القطن الخاص بها بفضل الطرق الحديثة التي اتبعتها في مقاومة دودة الورق ودودة اللوز، ومن جهة أخرى كانت الأحوال الجوية مناسبة للزراعات(٣) .

وقد نجحت الشركة في عام ١٩٥٧م في وقاية محصول القطن بفضل طرق المقاومة الفعالة التي اتبعتها، والمبيدات الحشرية التي أحسنت استعمالها، وقد أتت

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات ، كود ٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٣م، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٤م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٥م، بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٦م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٦م، بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٧م.

زراعة الأرز بتفتيش كفر الوسطاني بنتائج مرضية، ولم تذكر الشركة في ميزانيها أي بيان عن مقدار استغلالها الزراعي حتى عام ١٩٦١م، واكتفت بضمه إلى بند "متحصلاتنا من ديوننا الممتازة"(١)

وفي عام ١٩٥٨م تأثر الاستغلال الزراعي للشركة بعاملين رئيسيين، هما: قلة مياه الري التي أثرت سلبا على زراعة القطن في البحيرة، وزراعة الأرز بكفر الوسطاني، كما أن هبوط أسعار القطن أدى إلى انخفاض الإيرادات الزراعية للشركة(٢)، وفي عام ١٩٥٩م تأثرت إيرادات زراعات الشركة سلبًا بسبب تكاليف إصلاح معداتها الزراعية، وزيادة الأموال الأميرية(٣)، وفي سنتي ١٩٦٠م، ١٩٦١م تأثرت زراعات الشركة بقلة مياه الري إضافة إلى إصابات دودة القطن مما أثر سلبا علي إنتاج الشركة من الزراعات(٤)، وقد توسعت الشركة في عام ١٩٦١م في إنشاء حدائق الموالح، وقد بلغت جملة مساحتها ٩٥ فدانًا، منها ٨٠ فدانًا بالصبية و١٥ فدانًا

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات ، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٧م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٥٨م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٨م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٥٩م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٩م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٦٠م.

(٤) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٦٠م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٦١م، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٦١م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ مارس ١٩٦٢م.

بالوسطاني، وتخللت هذه الموالح زراعة الخضروات، كما شرعت الشركة في سنة ١٩٦١م في تربية المواشي بشراء عدد من العجول لتربيتها وتسمينها وبيعها(١)

ـ الدور الاجتماعي لشركة أراضي الغربية

أسهمت شركة أراضي الغربية في تشغيل عدد كبير من العمال الذين كانوا يأتون من مناطق ونواح مختلفة للعمل في أراضي الشركة وخاصة في تنقية دودة القطن، وكانت الشركة تتعاقد مع الحكومة على جلب هؤلاء الأنفار، على أن تقوم الشركة بسداد قيمة مصاريف ترحيل ومؤونة وأجرة الأنفار للحكومة، ففي عام ١٩١٢م قامت الحكومة بناء على طلب الشركة باستحضار أنفار من الوجه القبلي والبحري لتنقية دودة القطن بأراضي الشركة بناحية رأس الخليج، وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٨٨،٤٩٧ جنيهًا أجرة سكة حديد وثمن مؤونة لعدد ٢١٣ نفرا من مديرية بني سويف، ومبلغ ٩٤،٣١٥ جنيهًا مصاريف ترحيل ١٤٣ نفرا من دشنا لناحية رأس الخليج، ومبلغ أجرة أنفار لنقاوة الدودة من مديرية الغربية ومن ناحية كفر الوسطاني، ومنها أجرة سكة حديد عن المشايخ الذين حضروا مع الأنفار من وجه قبلي إضافة إلى ثمن مؤونة، وارساليات وتلغرافات(٢)

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير المندوب المشرف على الشركة، وتقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية ١٩٦١م، مارس ١٩٦٢م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٦٢٠ ــ ٣٠١٩، كشف عن بيان المصاريف التي صرفت في تنقية الدودة بأراضي شركة الغربية بناحية رأس الخليج، ٩ مايو ١٩١٢م

وقد نشطت الشركة منذ عام ١٩٢٥م في إقامة مساكن جديدة للفلاحين والعمال عدا العزب والمخازن والمكاتب[١]، كما أنشأت سكة ترام تخترق مزارعها، وأنشأت مصلحة السكة الحديد محطتين في ممتلكات الشركة في السوالم ورأس الخليج[٢]، وقد أكدت الشركة أنها تولي مسألة المساكن القروية اهتماما خاصا، ومن ثم فقد اعتزمت بناء عزب جديدة لإسكان المزارعين الذين سيكونون نواة لمستأجرين جدد ومشترين لأطيان الشركة[٣]

وإسهامًا من الشركة في دعم ومساندة صغار المزارعين قامت ببيع جزء كبير من أراضيها لصغار المزارعين، بلغت مساحتها خلال فترة عمل الشركة ١٧٥٥ فدانًا[٤]

(١) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢، ص ١٤١.

(٢) المصدر السابق، يونيه ١٩٤٨، ص ١٢٥.

(٣) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٧م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢٧ مارس ١٩٥٨م.

(٤) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٦٠م، الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٦١م.

جدول رقم (١٣)

مجموع المساحة التي تم بيعها في الفترة من ١٩٠٥م الى عام ١٩٦٠م والمخصصة لصغار الزراع [١]

المساحة/ بالفدان	المساحة التي تم بيعها لصغار المزارعين
٧٤٨	صفقة بيع تتراوح مساحاتها بين ١ ـ ٥ أفدنة
٢١١	صفقة بيع تتراوح مساحاتها بين ٥ ـ ١٠ أفدنة
١٠٨	صفقة بيع تتراوح مساحاتها بين ١٠ ـ ٢٠ فدانًا
٦٤	صفقة بيع تتراوح مساحاتها بين ٢٠ ـ ٥٠ فدانًا
٣٤	صفقة بيع تتراوح مساحاتها أكثر من ٥٠ فدانًا
٥٩٠	صفقة بيع عن اراضي قسمت لبناء منازل قروية

كما قامت الشركة في عام ١٩٥٣م بمنح تسهيلات للمدينين الذين اشتروا أراضي من الشركة وواجهوا صعوبات في سداد الأقساط السنوية المستحقة عليهم، حيث رأت الشركة توافر حسن النية لديهم لسداد تلك الاقساط، فمنحتهم بعض التسهيلات في سداد الأقساط المتأخرة للشركة[٢]،

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٦٠م، الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٦١م.

(٢)المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٣م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢٤ مارس ١٩٥٤م.

وفـي عـام ١٩٥٤م قامـت الشـركة بدراسـة ملفـات عديـدة خاصـة بمشـترين قـد أبـدوا رغبـتهم فـي جعـل التزامـاتهم فـي السـداد متمشـية مـع الريـع الحـالي لأطيـانهم، وفـي حـالات كثيـرة رأت الشـركة فيهـا إعـادة تقسـيط الـديون لمـن تـوفرت فيـه حسـن النيـة، كمـا تـم نـزع مسـاحة مـن أراضـي الشـركة للمنفعـة العامـة بلغت مساحتها ٧١ فدانًا[١]

كمـا قامـت شـركة أراضـي الغربيـة بجعـل جـزء مـن ميزانياتهـا السـنوية لحفـظ حقـوق المـوظفين والمسـتخدمين، وذلـك عـن طريـق دعمهـا لصـندوق تعويضـات المـوظفين والمسـتخدمين، كمـا قامـت الشـركة فـي بدايـة سـنة ١٩٥٥م بالتعاقـد علـى بوليصـة تـأمين جمـاعي لمـوظفي وعمـال الشـركة، ولهـذا الغـرض قامـت بتكوين احتياطي قدره ٦٨٠٤ جنيهًا[٢]

كـذلك أسـهمت الشـركة فـي تقـديم التبرعـات والإسـهامات الخيريـة فـي كآفـة النـواحي الإنسـانية، ممـا يـدل علـى إيجابيـة الشـركة فـي هـذا المجـال، وإنهـا لـم تكـن بمنـأى عـن ظـروف المجتمـع المصـري الـذي تعـيش فيـه، فكانـت تتبـرع لتسـليح الجـيش، ومنكـوبي بورسـعيد، ومعونـة الشـتاء، وإلـي هيئـات أخـري بمعرفـة تفاتيشـها ومركزهـا الرئيسـي، ففـي عـام ١٩٥٥م قامـت الشـركة بـالتبرع بمبلـغ

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٤م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٣١ مارس ١٩٥٥م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٥م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢٨ مارس ١٩٥٦م.

٤٦٠ جنيهًا لتسليح الجيش المصري[١] وفي عام ١٩٥٦م قامت بالتبرع بمبلغ ٤٣٢،١٠٩ جنيهًا خصصت منها مبلغ ٣٨٥ جنيهًا لمعونة الشتاء ومنكوبي بورسعيد، وبمبلغ ٣١،٧٧٠ جنيهًا لهيئات أخرى بمعرفة التفاتيش، وحوالى ١٦ جنيهًا لهيئات أخرى بمعرفة المركز الرئيس[٢]، كما قامت بالتبرع بمبلغ ١٠٦،٨١٧ جنيهًا بمعرفة المركز الرئيسي وجهات تفتيش الشركة في عام ١٩٥٨م[٣]

وربما جاء إسهاماً هذا على سبيل الدعاية أو على سبيل المصلحة الخاصة لتتوسع في أعمالها وتزيد من فرص الإقبال عليها لشراء أسهمها، لكن ليس هناك من ينكر أن تلك الأعمال والتبرعات التي قامت بها تلك الشركة قد أفاد منها المجتمع.

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات ، كود ٠٠١٧٠٥ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٥م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢٨ مارس ١٩٥٦م.

(٢) المصدر السابق، تقرير مجلس ادارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٦م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٣٠ مارس ١٩٥٧م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٥ ــ ٣٠١٩، كشف عن بيان التبرعات والاعانات الخيرية للشركة في سنة ١٩٥٨م، ٣١ ديسمبر ١٩٥٨م

المبحث الثالثّ

الصعوبات، والآثار السلبية لشركة أراضي الغربية.

أولا:ـ الصعوبات التي واجهتها الشركة:

من ابرز الصعوبات التي واجهت الشركة ـ بعيدا عن الأجواء غير الملائمة وضررها البالغ على الزراعات ـ مقاومة الآفات التي كانت تصيب زراعتها وخاصة محصول القطن، فقد تحملت الشركة الكثير من النفقات في سبيل وقاية زراعتها، حيث كانت تستعين بعدد كبير من الأنفار تستقدمهم عن طريق الحكومة من جهات متعددة من الوجه القبلي والبحري لنقاوة دودة القطن، وكانت الشركة تتكلف أجرة سفرهم ومؤونتهم وإقامتهم(١)

إضافة إلى تصاعد أجور الأيدي العاملة في الزراعة نتيجة لارتفاع نفقات المعيشة، وفي أحيان كثيرة كانت الأيد العاملة لا تفي بالغرض المنشود؛ مما أضطر الشركة إلى الاستعانة بأجهزة مستحدثة ومواد كيماوية لإبادة الآفات التي تصيب محاصيلها، وكانت أعمال النقاوة والمقاومة لإصابات القطن تستغرق فترة طويلة وصلت في بعض الأحيان إلى ٨٠ يومًا، الأمر الذي أجهد الشركة وحملها بنفقات باهظة(٢).

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٦٢٠ ـــ ٣٠١٩، كشف عن بيان المصاريف التي صرفت في تنقية دودة القطن بأراضي شركة الغربية بناحية رأس الخليج بمديرية الغربية، وذلك حسب الموضح بأوراق الحجز الذي تم في ٦ يناير ١٩١٢م، بتاريخ ٩ مايو ١٩١٢م

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٣ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٤٩م، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٠م.

ومن الصعوبات التي واجهت الشركة ـ أيضًا ـ ارتفاع تكاليف زراعة القطن، فقد كان ينفق على زراعة الفدان الواحد ما يزيد عن ٦ جنيهًات في سنة ١٩٣٩م، وعلى ١٠ جنيهًات في عام ١٩٤٦م، في حين بلغ متوسط تكلفة زراعة فدان القطن ٢٣ جنيهًا في عام ١٩٥٠م[١]، و ٣٠ جنيهًا عام ١٩٥١م، ورغم أن هذه الأرقام لا تشمل الأموال الأميرية والمصاريف العمومية إلا أنها توضح ما كانت تستدعيه وتتكلفه زراعة القطن من نفقات طائلة[٢]

كما تأثرت زراعات الشركة وخاصة الارز والقطن بقلة مياه الري، مما دفع الشركة الى تكبد الكثير من المصاريف في سبيل تحسين وسائل الري بإنشاء الترع والمصارف واقامة الطلمبات، اضافة الى قيام الشركة بعمل فتحات على الترع العمومية لري أراضيها المستصلحة وذلك بعد موافقة الجهات المختصة[٣].

ومن الصعوبات التي واجهتها الشركة ارتفاع قيمة الأموال الأميرية التي كانت تفرضها الحكومة على أراضي الشركة من خلال لجان خاصة بإعادة تقدير القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية توطئة لزراعتها، وبناء عليه كانت تقوم برط الأموال الأميرية عليها، من أمثلة ذلك تضرر شركة أراضي الغربية من زيادة الضرائب على أطيانها بناحية كفر طيرة الجديد عام ١٩١٢م، حيث أكدت الشركة أنها تعرضت لزيادة ضرائب في العام السابق بلغت ٣١ جنيهًا و ٦٦٨ مليما، وقد زيد عليها هذا

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات ، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٠م، بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥١م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥١م، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٥٢م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٢م، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٣م.

العام ٤ جنيهًات، وبناء عليه تقدمت بشكاوى عديدة إلى وزارة المالية احتجاجا على تلك الزيادات التي استمرت ثلاث سنوات على التوالي، مؤكدة أن الأطيان المنخفضة التي تحتاج إلى مصاريف باهظة لصرف مياهها بالآلات لا يمكن مساواتها بالأطيان العالية التي يساعد علوها على الصرف بالراحة(١)

تحملت الشركة ـ أيضًا ـ زيادة الضرائب بمعدل ٦٥% في أراضيها بمديرية الغربية، أما في البحيرة فقد بلغت هذه الزيادة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه الضريبة القديمة، ولم تعدل الضريبة أو تلغى رغم ما أبدته الشركة من اعتراضات(٢).

وقبل إعادة تقدير القيمة الإيجارية كانت الشركة تدفع في المتوسط على ذمة أموال أميرية عن الفدان ٧١٢ مليمًا في الغربية و ١١٤ مليمًا في البحيرة، ثم زيدت هذه الفئات إلى جنيه و٣٦٧ مليما في الغربية و ٦٤٣ مليما في البحيرة، وبالرغم من هذه الزيادة قررت الحكومة مضاعفة حصيلة هذه الضريبة، وقد أدى ذلك إلى زيادة تكاليف الشركة بنسبة كبيرة اضطرت الشركة معها إلى ضرورة تقوية الاحتياطي الخاص بها، وخلال ثلاث سنوات أصبحت الأموال المقررة الأميرية في الغربية أربعة أضعاف ما كانت عليه أصلا، أما في البحيرة فبلغت هذه الضريبة إحدى عشرة مرة ما كانت عليه قبل إعادة التقدير(٣)، ليس هذا فحسب بل قامت الحكومة بفرض ضرائب

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات ، كود رقم ٠٠١٦٢٠ ــ ٣٠١٩، خطاب موجه من مدير شركة اراضي الغربية الى وكيل وزارة المالية يشير فيه الى تضرر الشركة من تصعيد الضرائب في بعض الاحواض بكفر طيرة الجديد، بتاريخ ١٠ يونيه ١٩١٢م

(٢) المصدر السابق، كود رقم ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٤٩م، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٠م.

(٣) المصدر السابق، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٠م، بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥١م.

بأثر رجعي عن سنتي ١٩٤٩م و ١٩٥٠م الأمر الذي جعل قيمة الضرائب تقفز من ٦١٠٦ جنيهًا إلى ١٦٢٧١ جنيهًا[١]، وفي عام ١٩٥٩م تأثرت الشركة بزيادة أموال أميرية تقررت أن تحصل بأثر رجعي من سنة ١٩٥٦م إلى سنة ١٩٥٩م، وقد مثل ذلك عبئا كبيرا على الشركة، حيث لم يتسن لها زيادة حصيلة إيجاراتها خلال الأربع سنوات التي سبقت عام ١٩٥٩م، علما بأن القيمة الايجارية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بضريبة الأطيان[٢]

تأثرت الشركة أيضا بالحالة الاقتصادية بطيئة التحسن في سنة ١٩٢٢م وما سبقها وما لحقها من سنوات، إضافة إلى ظروف الحرب العالمية الثانية وتأثيرها في بيع أقطان الشركة على وجه الخصوص، حيث كان ربحها من ذلك قليلا، وكذلك غلاء أسعار الأدوات والمهمات والآلات، وصعوبة الحصول عليها دون القيام بمشروعات اصلاحية أخرى، فقامت الشركة بتنفيذ الضروري منها فقط[٣].

أيضا من الصعوبات التي واجهت الشركة صدور قوانين ثورة يوليو ١٩٥٢م والتي كان من أهمها حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية في مصر، وقد أدى ذلك إلى انخفاض ملكية الشركة، إلا أن الشركة استطاعت البقاء حتى نهاية الفترة عام ١٩٦١م[٤].

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٧٠٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥١م، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٥٢م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠٤٥٠٧ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٩م، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٦٠م.

(٣) الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢، ص ١٤١.

(٤) فرغلي تسن هريدي، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص٢٣٥.

يلاحظ مما سبق أن شركة أراضي الغربية قد تعرضت لصعوبات كثيرة، إلا أن أظهرها وأكثرا تأثيرا وعبئا على الشركة ارتفاع قيمة الأموال الأميرية التي كانت تفرضها الجهات المختصة على أراضي الشركة، ناهيك عن تحصيل الضرائب بأثر رجعي لمدد كبيرة بلغت أربع سنوات، الأمر الذي أثقل كاهل الشركة وحدّ من نشاطها، فلا ينكر أحد حق الجهات المختصة في تقرير تلك الضرائب، ولكن كان ينبغي عليها أن تراعي ظروف تلك المؤسسات، وأن تدعمها وتذلل لها العقبات خدمة للاقتصاد المصري ومساهمة في استصلاح وزراعة الأراضي.

ثانيا ـ الآثار السلبية لشركة أراضي الغربية:

من السلبيات التي وقعت فيها شركة أراضي الغربية، وكان لها آثارٌ سيئة على المجتمع المصري بصفة عامة، والشركة بصفة خاصة:

مماطلة الشركة وامتناعها عن دفع قيمة مصاريف ترحيل ومؤونة وأجرة أنفار كانت الحكومة قد جلبتهم من الوجه القبلي لتنقية دودة القطن بأراضي الشركة بعد أخذ موافقة الشركة على إجراء هذا العمل، وكان هذا المبلغ والذي قدر بثلاثمائة جنيه قد تم صرفه بمعرفة الحكومة(١)

مما سبق يتضح أن الحكومة لم تكن بمنأى عن هذه الشركة بل حاولت تقديم الدعم لها عن طريق استجلاب الأنفار ومن جهات متعددة في القطر المصري للعمل في أراضي الشركة، وذلك بناء على طلب الشركة نفسها، ليس هذا فحسب بل كانت

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٦٢٠ ـــ ٣٠١٩، كشف عن بيان المصاريف التي صرفت في تنقية دودة القطن بأراضي شركة الغربية بناحية رأس الخليج بمديرية الغربية، وذلك حسب الموضح بأوراق الحجز الذي تم في ٦ يناير ١٩١٢م، بتاريخ ٩ مايو ١٩١٢م.

الحكومة تتحمل نفقات مصاريف ترحيل الأنفار ومؤونتهم، ثم تطلب من الشركة سداد ما أنفقته في سبيل خدمتها، ومع ذلك كانت الشركة تماطل في سداد ما تكلفته الحكومة لخدمتها.

ومن مساوئ شركة أراضي الغربية ومخالفاتها أيضا استيلائها على ٧٨ فدانًا و ١٥ قيراطًا و ١٦ سهمًا من الأراضي التابعة للحكومة بناحية كفر الترعة الجديد، والتي كانت الحكومة تقوم بتأجيرها للمزارعين بسعر جنيهين للفدان الواحد سنويا، ولم تقبل الشركة سداده لادعائها ملكية تلك الأطيان(١)

استولت الشركة أيضا ولمدة ٢٥ سنة على مساحة ٨٨ فدانًا و ٢١ قيراطًا من أملاك الحكومة بناحية كفر الوسطاني التابعة لمركز شربين غربية، وقد أفادت مصلحة الأملاك الأميرية أن حقيقة وضع اليد على الأطيان المذكورة راجع إلى عام ١٩٠٥م، أي منذ ٢٥ سنة، ولم تكتشف حقيقته إلا بعد إتمام المساحة الحديثة سنة ١٩١٧م؛ لأن الخرائط قبل ذلك التاريخ كانت بمقياس أكبر ١/٤٠٠٠ ولم تكن مشتملة على معالم طبيعية بخلاف الخرائط الحديثة مقياس ١/٢٥٠٠ المبينة بها تلك المعالم، لذلك تم التماس العذر للجان المساحة في عدم اكتشاف التعد على أراضي الحكومة، هذا ولم تقم الحكومة بأي عمل يمكن الاحتجاج به على وضع اليد للسبب الذي ذكر، ولأن لجان المساحة السنوية لم تبدأ بحصر هذه الأطيان إلا ابتداء من سنة ١٩٢٠م باسم الشركة التي لم تقبل سداد الايجار ادعاء للملكية(٢)

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات ، كود رقم ٠٠١٦١٦ ــ ٣٠١٩، تبادل اراضي مع الحكومة وبيع بعض القطع للشركة، ٢١ ديسمبر ١٩٠٩م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٦١٦ ــ ٣٠١٩، مذكرة موجهه من مدير عام مصلحة الاملاك الاميرية الى وزير المالية بخصوص طلب التصريح بعمل تبادل مع الشركة العقارية وبيع أطيان الحكومة اليها بنواحي مركز شربين، ١٤ فبراير ١٩٢٤.

يلاحظ مما سبق أن شركة أراضي الغربية لم تراع حقوق الدولة فقامت بالاستيلاء على أراضي الحكومة، لكن يمكن أن نقول أيضا أن اهمال وتساهل الجهات الحكومية المختصة وقتئذ هو الذي سهل على الشركة أن تستولى على أراضي ليست من حقها ولمدة بلغت ٢٥ سنة وهي فترة ليست بالقليلة، الأمر الذي أحدث اشكالا للجهات الحكومية، وترتب علية ضياع تلك الأراضي أو بيعها بأسعار زهيدة.

حيث أكدت إدارة الملكية والقضايا بمصلحة الأملاك الاميرية في بحثها لتلك القضية أن وضع يد الشركة على تلك الأراضي قد مضى عليه زيادة عن المدة القانونية المكسبة للملكية، ولا أمل في حالة رفع المسألة للقضاء في الحصول على حكم لصالح الحكومة، ولو فرض جدلا الحكم لصالحها فمما لا شك فيه أن تطالب الشركة بمصاريف الاصلاحات والتحسينات التي أجرتها في هذه الأطيان، وبناء على ما تقدم رأت المصلحة حسم المسألة بعمل تبادل مع الشركة في بعض الأراضي وبيع الباقي لها بأسعار زهيدة.(١)

ومن الصور التي توضح تحايل الشركة للاستيلاء على بعض الأراضي الحكومية بأسعار زهيدة، أنها كانت في بداية عملها تقوم بتأجير الأرض من الحكومة ثم تتملكها بعد ذلك، من ذلك أنها استأجرت ٢٠٠ فدان ضمن مساحة أراضيها في رأس الخليج غربية واتفقت مع الحكومة على أن تؤجر منها ما قيمته أربعون قرشا للفدان الواحد في السنة الواحدة لمدة ثلاث سنوات ثم ستون قرشا عن الفدان الواحد سنويا في السنوات

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٦١٦ ــ ٣٠١٩، مذكرة موجهه من مدير عام مصلحة الاملاك الاميرية الى وزير المالية بخصوص طلب التصريح بعمل تبادل مع الشركة العقارية وبيع أطيان الحكومة اليها بنواحي مركز شربين، ١٤ فبراير ١٩٢٤.

الثلاث التالية، على أن يكون للشركة الحق في خلال السنوات الست المذكورة في شراء هذه الأرض بسعر ٢٢,٥ جنيه للفدان الواحد(١)

وعلى الرغم من أن الشركة قد حصلت على هذه الأراضي الحكومية بأسعار زهيدة، إلا أنها لم تراع حال المزارعين وظروفهم المعيشية الصعبة، حيث باعت لهم بأثمان باهظة ما أخذته بثمن بخس، فقامت في سنة ١٩٠٧م ببيع ٣٨٥ فدانًا من تلك الأراضي المستصلحة بنحو ١١٧ جنيهًا للفدان الواحد أي بفائدة بلغت حوالي ٤٥ جنيهًا للفدان مما حقق لها قدرا كبيرا من الأرباح(٢).

كما قدمت بعض العرائض التي تطعن في نزاهة الشركة والقائمين عليها وتتهمهم بالاختلاس، وتم رفع قضايا ضد الشركة من بعض الأهالي لإثبات حقوقهم(٣).

(١) إسماعيل محمد زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠٤٥٠٥ ــ ٣٠١٩، عريضة رقم ١٩٥٠ مقدمة من عبد الحميد ابراهيم يوسف الى مجلس الامة بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٥٧م.، وقد تم الرد بأن هناك قضية منظورة امام المحكمة وان موضوع الشكوى لا يدخل ضمن اختصاصات هذه المصلحة بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٥٨م

الخاتمة

بعد أن قدمنا هذه الدراسة التي أكدت أنه ما يزال في تاريخ مصر الاقتصادي الحديث والمعاصر كثيرٌ من الجوانب الاقتصادية التي كان لها أثرٌ كبيرٌ في حياة مصر الاقتصادية والاجتماعية، بل والسياسية ولم تأخذ الاهتمام الكافي من البحث التاريخي بما يساعد على فهم أسس الكثير من المشاكل الاقتصادية وبالأخص في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي، بقي لنا أن نورد ما خَلُصت إليه الدراسة من حقائق تاريخية كان من أهمها:

ـ كانت شركات الأراضي تمثل نوعاً من الملكيات الزراعية الكبيرة، وكانت دائما تحط رحالها وتركز نشاطها وتتوسع حيثما كانت هناك ملكيات كبيرة ورأس مال مستثمر وهو ما كان يمثله في الأغلب العناصر الأجنبية.

ـ تأسست شركة أراضي الغربية بل وأغلب شركات الأراضي في السنوات الأولى من القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى رغبة الحكومة فتح الباب للعمل في مجال الاستصلاح لزيادة الرقعة الزراعية الضرورية على ضفاف النيل، وقد تميزت شركة أراضي الغربية وغيرها ممن عمل في مجال الاستصلاح برؤوس أموالها الضخمة وكثرة أعداد مساهميها، ولا شك أن لرأس المال الكبير أهمية في كافة أوجه النشاط الاقتصادي؛ وذلك لقدرته الكبيرة على التشغيل والحصول على الأرباح، فكلما زادت أصوله كثرت نواحي نشاطه وعظم تأثيره.

ـ تركزت شركة أراضي الغربية في الوجه البحري؛ لكونه مركزاً لتواجد العناصر الأجنبية التي امتلكت رؤوس الأموال الضخمة، إضافة إلى تعميم الري الدائم لأغلب جهات الوجه البحري وجودة أرضيه وصلاحيتها لزراعة القطن ـ أهم المحاصيل النقدية

التي كانت تدر أرباحًا كبيرة ـ ، إضافةً الى توافر الطرق والمواصلات وإنشاء شبكة من السكك الحديدية، وقرب أماكن التصدير.

ـ أسهمت شركة اراضي الغربية في مساندة الدور الحكومي فقامت خلال فترة أربعة وخمسين عاما من تأسيسها بشراء أراضي بلغت مساحتها ١٥١٣٢ فدانًا، بثمن قدره ٧٣٦٥٥٩ جنيهًا، وقد بلغ ما انفقته الشركة في شراء الآلات وإقامة المنشئات وأعمال الاصلاح ٦١٧٤٧٠ جنيهًا حتى عام ١٩٦٠م، وقامت باستصلاح قطاع كبير من الأراضي البور بامتلاكها المال والآلة الحديثة المعدة للاستصلاح، كما قامت الشركة بعمل اصلاحات شاملة في ممتلكاتها بغية تحسين وسائل الري، وذلك بإنشاء مضخات وسواقي على النيل في مساحة تقرب من ٥٦٠٠ فدان، ولم تستطع الدولة لضعف إمكانياتها أن تستغني عنها بحال من الأحوال، وللإنصاف كانت تلك الشركة بحق أحد الشرايين المهمة التي خدمت قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي.

ـ أسهمت شركة أراضي الغربية في خدمة المجتمع، من خلال التبرعات التي قدمتها تلك الشركة لجهات متعددة ، كما أسهمت في تشغيل عدد كبير من العمال الذين كانوا يأتون من مناطق ونواح مختلفة للعمل في أراضي الشركة، إضافة إلى مشاركتها في إقامة مساكن جديدة للفلاحين والعمال عدا العزب والمخازن والمكاتب التي قامت بتشييدها، كما أهتمت الشركة بحفظ حقوق الموظفين والمستخدمين عن طريق دعمها لصندوق تعويضات الموظفين والمستخدمين، وقيامها أيضا بمنح تسهيلات للمدينين الذين اشتروا أراضي من الشركة وواجهوا صعوبات في سداد الأقساط السنوية المستحقة عليهم، كما شاركت في دعم ومساندة صغار المزارعين ببيع عدد كبير من أراضيها لصغار المزارعين، تلك الاسهامات التي أفاد منها المجتمع إفادةً كبيرةً.

ـ أسهمت تلك الشركة في خدمة الاقتصاد المصري، فتم استصلاح الآلاف من الأراضي الزراعية، وزراعة كثير من المحاصيل، إضافة إلى اهتمام تلك الشركات بتنوع نشاطاتها، حيث قامت بتصريف محاصيلها، وبيع وتأجير أراضيها، فاستفادت

وأفادت اقتصاديات البلاد، وأوجدت قطاعاً عريضاً من صغار الملاك، وجنت أرباحاً كبيرة من وراء ذلك.

ـ أن الأجانب لم يستعينوا بالمصريين بالقدر الكافي، وكانت أغلب الأجهزة الإدارية العليا لهذه الشركات وقفاً على الأجانب وحدهم، وعندما أرغمتهم اللوائح والقوانين وخصوصا قنون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧م على إشراك المصريين في مجالس الإدارات ووظائف المستخدمين والعمال بنسب معينة، فإن هذه الشركات قد ماطلت في البداية في تطبيق هذه اللوائح وتحايلت عليها بكافة الطرق وتهربت من التطبيق والتنفيذ، وقد استخدمت تلك الشركات بعض المصريين في الوظائف الثانوية غير المهمة، أما الوظائف الإدارية والفنية فقد جعلتها وقفاً على الأجانب.

ـ كان لشركة أراضي الغربية كثير من السلبيات والمساوئ منها مماطلة الشركة وامتناعها عن دفع بعض المستحقات حكومية، اضافة الى تعدي الشركة على أراضي الدولة، ومحاولتها التحايل للاستيلاء على بعض الأراضي الحكومية بأسعار زهيدة، إضافة إلى أنها لم تراع حال المزارعين وظروفهم المعيشية الصعبة، فقامت ببيع بعض الأراضي لهم بفائدة بلغت حوالي ٤٥ جنيهًا للفدان مما حقق لها قدرا كبيرا من الأرباح.

ـ تعرضت شركة أراضي الغربية لكثير من الصعوبات ومن أهمها ارتفاع تكاليف زراعة القطن، حيث كانت الشركة تتحمل الكثير من النفقات في سبيل وقاية محصول القطن من الآفات، وكانت تستعين بعدد كبير من الأنفار تستقدمهم عن طريق الحكومة من جهات متعددة من الوجه القبلي والبحري لنقاوة دودة القطن.

كما تأثرت زراعات الشركة وخاصة الأرز والقطن بقلة مياه الري، مما دفع الشركة الى تكبد الكثير من المصاريف في سبيل تحسين وسائل الري بإنشاء الترع والمصارف واقامة الطلمبات.

ومن الصعوبات التي واجهتها الشركة ارتفاع قيمة الأموال الأميرية التي كانت تفرضها الحكومة على أراضي الشركة، وقد مثل ذلك عبئا كبيرا على الشركة، كما تأثرت الشركة بالحالة الاقتصادية بطيئة التحسن في سنة ١٩٢٢م وما سبقها وما لحقها من سنوات، إضافة إلى ظروف الحرب العالمية الثانية وتأثيرها في بيع أقطان الشركة على وجه الخصوص، أيضا من الصعوبات التي واجهت الشركة صدور قوانين ثورة يوليو ١٩٥٢م والتي كان من أهمها حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية في مصر.

ومن خلال ما ذُكر في ثنايا البحث وفي ضوء النتائج التي توصل إليها يمكن أن نقدم التوصيات الآتية:

ـ على الدولة أن توجه اهتمامها لمشروعات الاستصلاح، وأن تقدم لها الآلة الحديثة المعدة للاستصلاح والخبراء الفنيين، وأن يكون لأبناء الوطن نصيب في مشاركة الدولة أعمال الاستصلاح مع حفظ حقوقهم، والاستفادة من قراءة السلبيات التي وقعت فيها بعض شركات الاستصلاح.

ـ تسهيل الدولة للعقبات التي تقف أمام المستثمرين، وخاصة في مجال استصلاح الأراضي؛ لأن الدولة تمتلك الكثير من الأراضي القابلة للاستصلاح والتي ستفتح باباً كبيراً أمام العمالة المصرية وتزيد من رقعة الأرض الزراعية المستصلحة.

المصادر والمراجـع

أولاً: الوثائق العربية غير المنشورة المودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة:

١ـ وثائق مصلحة الشركات:

ــ كـود ٠٠٤٥٠٣ ــ ٣٠١٩، مرسـوم خـديوي بالموافقـة علـى تأسـيس شـركة أراضي الغربية، ١ يونيه ١٩٠٥م.

ــ كـود ٠٠١٦١٦ ــ ٣٠١٩، تبـادل أراضـي مـع الحكومـة وبيـع بعـض القطـع للشركة، ٢١ ديسمبر ١٩٠٩م.

ــ كـود ٠٠١٦٢٠ ــ ٣٠١٩، خطـاب موجـه مـن مـدير شـركة أراضـي الغربيـة إلـى وكيـل وزارة الماليـة يشـير فيـه إلـى تضـرر الشـركة مـن تصـعيد الضـرائب فـي بعض الأحواض بكفر طيرة الجديد، بتاريخ ١٠ يونيه ١٩١٢م.

ــ كـود ٠٠١٦٢٠ ــ ٣٠١٩، كشـف عـن بيـان المصـاريف التـي صـرفت فـي تنقية الدودة بأراضي شركة الغربية بناحية رأس الخليج، ٩ مايو ١٩١٢م.

ــ كـود ٠٠١٦٢١ ــ ٣٠١٩، طلـب شـركة أراضـي الغربيـة عمـل ترعـة للـري بجهة رأس الخليج، ١٩١٢م.

ــ كـود ٠٠١٦١٦ ــ ٣٠١٩، مـذكرة موجهـه مـن مـدير عـام مصـلحة الأمـلاك الأميريـة إلـى وزيـر الماليـة بخصـوص طلـب التصـريح بعمـل تبـادل مـع شـركة أراضـي الغربيـة وبيـع أطيـان الحكومـة اليهـا بنـواحي مركـز شـربين، ١٤ فبرايـر ١٩٢٤.

ـ كود ٠٠١٧٠٣ ـ ٣٠١٩، تقرير عن حالة شركة أراضي الغربية في ٤ نوفمبر ١٩٤٧م.

ـ كود ٠٠١٧٠٣ ـ ٣٠١٩، كشوف مرسلة إلى مدير مراقبة الشركات بوزارة التجارة، ٢٨ نوفمبر ١٩٤٩م.

ـ كود ٠٠٤٥٠٧ ـ ٣٠١٩، تقرير المندوب المشرف على الشركة، وتقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية ١٩٦١م.

ـ كود ٠٠١٧٠٣ ـ ٣٠١٩، كشف بأسماء وصفة وجنسية أعضاء مجلس إدارة شركة أراضي الغربية، بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٥٤م.

ـ كود ٠٠١٧٠٥ ـ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٨م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٥٩م.

ـ كود ٠٠٤٥٠٥ ـ ٣٠١٩، قرار وزير الزراعة ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة التعاونية الزراعية بإعفاء أعضاء مجلس إدارة شركة الغربية العقارية من القيام بعملهم، ٢٨ ديسمبر ١٩٦١م.

ـ كود ٠٠١٧٠٣ ـ ٣٠١٩، خطاب موجه من شركة أراضي الغربية إلى مدير عام الادارة العامة للشركات بوزارة التجارة، يتضمن أسماء من كانوا يشغلون وظائف عامة وتركوا وظائفهم قبل التحاقهم بالشركة، بتاريخ ٥ ديسمبر و ١٩٥٠م.

ـ كود ٠٠١٧٠٥ ـ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٧م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣٧ مارس ١٩٥٨م.

ـ كود ٠٠٧٥٠٣ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة شركة اراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٤٨م، ٢٣ مارس ١٩٤٩م.

ـ كود ٠٠٧٥٠٣ ـــ ٣٠١٩، كشوف مرسلة لتوضيح بيانات عن حالة الشركة في عام ١٩٥٠م، بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠م.

ـ كود ٠٠١٧٠٣ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية ١٩٤٩م الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٠م.

ـ كود ٠٠٤٥٠٧ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة شركة أراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٦٠م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٣٠ مارس ١٩٦١م.

ـ كود ٠٠١٧٠٣ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة شركة أراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٠م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢١ مارس ١٩٥١م.

ـ كود ٠٠١٧٠٤ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة شركة أراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٢م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢٤ مارس ١٩٥٣م.

ـ كود ٠٠١٧٠٣ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة شركة أراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥١م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢٠ مارس ١٩٥٢م.

ـ كود ٠٠١٧٠٥ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة شركة أراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٥م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٢٨ مارس ١٩٥٦م.

ـ كود ٠٠٤٥٠٧ ـــ ٣٠١٩، تقرير المندوب المشرف على الشركة، وتقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية ١٩٦١م، ٣٠ مارس ١٩٦٢م.

ـ كود ٠٠١٧٠٤ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة شركة أراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٣م إلى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٤م.

ـ كود ٠٠١٧٠٥ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٦م إلى الجمعية العمومية العادية للمساهمين، بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٧م.

ـ كود ٠٠٤٥٠٥ ـــ ٣٠١٩، كشف عن بيان التبرعات والاعانات الخيرية للشركة في سنة ١٩٥٨م، ٣١ ديسمبر ١٩٥٨م.

ـ كود ٠٠٤٥٠٥ ـــ ٣٠١٩، عريضة رقم ١٩٥٠ مقدمة من عبد الحميد إبراهيم يوسف إلى مجلس الأمة بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٥٧م.

ـ كود ٠٠٤٥٠٧ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية ١٩٥٩م، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٦٠م.

ـ كود ٠٠١٧٠٤ ـــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة شركة أراضي الغربية عن السنة المالية ١٩٥٤م، إلى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ، ٣١ مارس ١٩٥٥م.

٢- وثائق مجلس الوزراء:

ـ كود ٠٣٧١٣٨ ـ ٠٠٨١، مرسوم بإطالة مدة شركة أراضي الغربية خمسة وعشرين سنة ابتداء من أول يونيه ١٩٣٥م، ٢٢ يوليو ١٩٥١، وصدر المرسوم في ٢٥ يوليو ١٩٥١م.

ـ كود ٠٣٧١٣٩ ـ ٠٠٨١، قرار جمهوري رقم ٥١٧ عام ١٩٥٨م بتغيير اسم شركة أراضي الغربية إلى شركة الغربية العقارية، ٧ يونيه ١٩٥٨م.

ـ كود ٠١٨٤٠٣ـ ٠٠٨١، مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء بالترخيص لوزارة المالية في الاتفاق مع شركة وادي كوم امبو لتنفيذ ما عرضته الشركة، من أن تضع تحت تصرف الوزارة المساحات اللازمة من أراضيها المستصلحة؛ لتبيعها الحكومة إلى صغار الزراع، على أن تستبدل الشركة المساحات التي ستعطيها للحكومة بمساحات أخرى من الأراضي البور في شمال الدلتا، ٢٤ يوليو ١٩٤٦م.

ثانيا: الوثائق العربية "المنشورة":

ـ اللجنة الدائمة لإعداد الكود المصري للموارد المائية وأعمال الري: الكود المصري للموارد المائية وأعمال الري، وزارة الموارد المائية، المركز القومي لبحوث المياه، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣م.

ـ إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٢م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٢م.

ـ إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيه ١٩٤٨م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨م.

ـ مضابط مجلس النواب.

ثالثا: االمراجع العربية:

ـ أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ط(١)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.

ـ إسماعيل محمد زين الدين، الزراعة في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ـ ١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م.

ـ رءوف عباس حامد، محاضرة بعنوان: "استقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية" ضمن كتاب الأرض والفلاح في مصر على مر العصور، القاهرة، ١٩٧٤م.

ـ سهام نصار، الصحافة الإسرائيلية والدعاية الصهيونية في مصر، ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩١م.

ـ عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (١٩١٤ ـ ١٩٥٢م)، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

ـ عبد العظيم محمد سعودي، تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢ ـ ١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١م.

ـ علي بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية (١٨١٣ ـ ١٩١٤م)، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧م.

ـ فرغلي تسن هريدي، الرأسمالية الأجنبية في مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٥٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

ـ محمد مبروك قطب، البنك الأهلي ودوره في الاقتصاد المصري ١٨٩٨ ـ ١٩٦٠م، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٣م.

ـ نبيـل عبـد الحميـد، النشـاط الاقتصـادي للأجانـب وأثـره فـي المجتمـع المصـري مـن سـنة ١٩٢٢م إلـى سـنة ١٩٥٢م، الهيئـة المصـرية العامـة للكتـاب، القـاهرة، ١٩٨٢م.

رابعا: الأبحاث المنشورة:

ـ عبلة السيد حنفي علي، زراعة القطن وتطور مشروعات الري والمواصلات بمديرية البحيرة في الفترة من ١٨٨٢م إلى ١٩١٤م، بحث منشور في مجلة الإنسانيات، كلية الآداب فرع دمنهور، جامعة الاسكندرية، العدد السابع، ٢٠٠١م.

خامسا: الرسائل العلمية:

ـ إسكندر عبد المسيح، الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية لتفتيش وادي كوم امبو، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، قسـم الجغرافيـا، كليـة الآداب، جامعـة فـؤاد الأول، ١٩٣٩م.

ـ إيمان النمر، الشركات العائلية وآثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مصر (١٩٢٠ ـ ١٩٦١م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠١٧م.

ـ رشاد رمضان عبد السلام، النشاط اليهودي في مصر من عام ١٨٩٧ ــ ١٩٢٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ٢٠٠٢م.

ــ عـلاء محمـود عبـد الـرزاق، شـركات استصـلاح الأراضـي وأثرهـا علـى الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي مصـر(١٨٨٢ ـ ١٩٦١م) رسـالة دكتـوراه غيـر منشـورة، قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، ٢٠١٩م.

ـ منى عطا الله، أثر السكك الحديدية على أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ١٨٥٦ ــ ١٩١٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م.

ـ وليد سالم محمد محمد، الوثائق والسجلات العربية لديوان القناطر الخيرية في الفترة من ١٨٤٥ ــ ١٨٨٤م. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الوثائق والمكتبات، كلية الدراسات الانسانية فرع البنات بالقاهرة، جامعة الأزهر، ٢٠١٦م.

سادساً: الدوريات:

ـ الأهرام.
ـ الأهرام الاقتصادي.
ـ الوقائع المصرية.
ـ مصر المالية.